



## ضيف العدد : الحسين لهناري



إذا تمادى النظام في حرماننا من  
الاستفادة من قاعة عمومية لافتتاح  
المؤتمر سنعقد الجلسة الافتتاحية في  
الشارع العام



## النهج الديمقراطي يخوض معركة عقد المؤتمر الوطني الخامس

### لعقد مؤتمره الوطني الخامس

### النهج الديمقراطي لن يستجدي الترخيص

### كلمة العدد

الوطني عرت، ولا زالت تكشف طبيعة هذه الدولة البوليسية التي تتفنن في خرق القوانين التي وضعتها بنفسها، ولم يعد يهمها أمر التستر على الترامي على صلاحيات وسلطات الوزارات أو القطاعات والمؤسسات "المنتخبة". تتدخل وزارة الداخلية في جميع الأمور "على عينك يا بنعدي". إنها تخضع الجميع إلى التعليمات، وتسيرها بالهاتف وبالتهديد بأوخم العواقب لمن لم يمثل للأوامر.

يسعى النظام من خلال هذه السلسلة من التعسفات إلى وضع العراقيل أمام الحزب، والتضييق على مناضلاته ومناضليه واجبارهم على التقليل من أنشطتهم، وكبح تواصله مع أوسع جماهير شعبنا. إنها خطة محاربة الحزب وتهميشه إلى أبعد نقطة في الحياة السياسية. يسعى النظام من كل ذلك إلى جعل وجود الحزب مجرد ديكور يزين به ديمقراطية الوجهة، حتى يتمكن من استعمال هذا التواجد الهامشي والمتحكم فيه في الدعاية لدى الأوساط الخارجية ليدعي بأنه نظام ديمقراطي وأن المغرب بلد ديمقراطي يحترم التعددية.

كل هذه الحيل والسفاسف صارت مفضوحة عند مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي وجعلوا من تواجد حزبهم في الساحة السياسية رقما صعبا غير قابل للتدجين وهم بذلك يجسدون المقولة الخالدة وهي أن الشيوعي لا يمكنه أن يعيش خارج حاضنته الطبقية الطبقة العاملة وحلفاؤها الموثوقين الفلاحين الفقراء والمعدمين وكادحي المدن الكبيرة والصغيرة. لذلك ليس هناك من قوة مهما بلغت من الاستبداد تستطيع أن تحرم النهج الديمقراطي من هذا العمل اليومي المرتبط بهجوم شعبنا. إن قدرنا هو أن نكون مثل السمكة في الماء وأن نحارب كل من تسول له نفسه حرماننا من هذا الوسط الحيوي كما فعلنا في السابق إبان سنوات ما سمي بالرصاص والجمر والتي نعتبرها لا زالت ممتدة بأساليب أكثر خسة ووقاحة.

عاش النهج الديمقراطي منظمة راسخة ومتجذرة جماهيريا تسعى لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وتحت نيران العدو الطبقي.

منذ أكثر من سنة والنهج الديمقراطي يواجه كل صنوف التضييق على حصوله على استعمال القاعات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس. وقد تكالبت في هذا الصدد كل من السلطات الترابية المنتخبة ومصالح وزارة الداخلية المحلية بالرباط والدار البيضاء. كل هؤلاء البيروقراطيين يجتهدون في الرفض باستعمال لغة التماطل أو التنصل من مسؤولية المنع والقائما على جهات أخرى. في الحقيقة، هكذا تعاملت الدولة مع النهج الديمقراطي في جميع محطات مؤتمراته الوطنية وفي جميع أنشطته المحلية والجهوية والوطنية.

ففي سلوك الدولة هذا، تتضح طبيعتها الاستبدادية وحقيقة ديمقراطية الوجهة. لقد انتزع النهج الديمقراطي الحق في التواجد العلني واستطاع فرض اعتراف الدولة بوجوده القانوني نتيجة التراكمات المتوالية من التضييق الغالبية التي قدمها مناضلاته ومناضلوه الذين تعرضوا للاعتقالات والاختطافات وصدور أقصى الأحكام الجائرة في حقهم، قضوا بموجبها عشرات السنين في السجون والمنافي. لقد استطاع شعبنا فرض بعض التراجع عن تلك السياسات الظالمة واضطر النظام المستبد إلى إطلاق سراح المعتقلين السياسيين والاعتراف الجزئي بالجرائم التي ارتكبتها في حق خيرة أبناء وبنات هذا الشعب. ففي هذا الإطار انتزع النهج الديمقراطي حقه في تنظيم مؤتمره الوطني الأول سنة 2004 بعد الحملة القوية التي نظمها مناضلوه ومناضلاته والمساندة الوزنة من طرف القوى التقدمية والديمقراطية الوطنية وحملة الدعم على الصعيد الدولي.

أما في هذه السنة، فقد صعد النظام القائم من عدوانيته تجاه النهج الديمقراطي وهو تصرف وكيل بمكيالين. ففي الوقت الذي تفتح فيه فضاءات القطاع العمومي إلى الأحزاب المخزنية وتسخر جميع إمكانيات الدولة، ويتم خرق قوانين وتعليمات قانون الطوارئ الصحي، نجد نفس السلطات والمصالح تجتهد لمنع النهج الديمقراطي من هذه الفضاءات والتذرع بقانون الطوارئ الصحي الذي أصبح نوعا من حالة الاستثناء تمارس ضد القوى المناضلة والحركات النضالية الشعبية. إن معركة النهج الديمقراطي لانتزع حقه في استعمال القاعات العمومية لعقد مؤتمره

### اللجنة الوطنية للنهج

### الديمقراطي تؤكد الإصرار على

### عقد المؤتمر الوطني الخامس

### الثورة السودانية وقضية

### المركز الموحد

### الوضع الراهن والذعر

### السياسي.

### الشبيبة المغربية بين الواقع

### ورهان التغيير الثوري

## اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي

### تدين الإجراءات المخزنية المعرقة لتنظيم المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي

دور النظام المخزني القذر كدركي في خدمة الامبريالية الأوروبية.

- تعتبر أن هؤلاء المهاجرين هم ضحايا الامبريالية الأوروبية والأنظمة العميلة لها في إفريقيا التي تفرض أبشع أشكال النهب والافتراس لخيراتنا الطبيعية والاستغلال المكثف لطبقاتها العاملة، مما يؤدي إلى تفجير شعوبها واضطرار شبابها إلى

في 3 يوليوز 2022، عقدت اللجنة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعا خاصا، بالأساس، لنقاش مستجدات التحضير للمؤتمر الوطني الخامس وأهم مستجدات الوضع في المغرب وتونس. وأصدرت البيان التالي:

- تدين بشدة إمعان النظام في المماطلة والتسويف في تمكيننا من قاعة عمومية لعقد الجلسة



الافتتاحية وفضاء لاحتضان أشغال المؤتمر وإقامة المؤتمرات والمؤتمرات.

- تؤكد، من جديد، إصرار النهج الديمقراطي على عقد مؤتمره في 22 و 23 و 24 يوليوز 2022، مهما كانت الظروف، وعزمه خوض كل الأشكال النضالية لفرض عقد هذا المؤتمر في ظروف عادلة وملائمة باعتباره حقا بسيطا ومشروعا.

- تحيي وتقدم الشكر والامتنان لكل القوى السياسية والنقابية والجمعوية والحركات الاجتماعية، في الخارج والداخل، وعلى رأسها التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي، التي عبرت عن مستوى رفيع من التضامن مع النهج الديمقراطي.

- تعبر عن إدانتها الشديدة للمجزرة التي ارتكبتها الشرطة المغربية، في الحدود مع مليلية المحتلة، في حق المهاجرين من جنوب الصحراء والتي ذهب ضحيتها 29 شخصا وعشرات الجرحى والمعتقلين. هذه المجزرة التي تفصح

الهجرة.

- تهيب بكل القوى الديمقراطية في العالم فضح هذه الجريمة النكراء والمطالبة بمحاسبة المسؤولين المباشرين والغير مباشرين عن هذه المجزرة الوحشية.

- توجه نداء إلى كل قوى التحرر في إفريقيا إلى توحيد النضال ضد الامبريالية الأوروبية وعملائها في المنطقة لتوفير شروط العيش الكريم لشعوبها.

- تقدم أحر التعازي وأصدق المواساة لعائلات الضحايا وتتمنى الشفاء العاجل للجرحى وتطالب بإطلاق سراح المعتقلين.

- تندد بتوجه رئيس الدولة في تونس إلى الانفراد بكل السلطة والذي يسعى الدستور الجديد إلى تكريسه وتناشد كل القوى الديمقراطية التصدي لهذا المنحى الدكتاتوري الذي يحاول إقبار المكتسبات الديمقراطية للسيرورة الثورية في تونس.

## العاملات والكادحات ومهمة التغيير المجتمعي

### نعيم الشبلي

للقابات وتواطى الدولة المخزنية، تنضاف الى هذه الفئة الفلاحات الفقيرات وعاملات القطاع غير المهيكل وكل كادحات وكادحي الشعب المغربي. وفي ظل غطرسة الرأسمال المحلي والأجنبي وانحياز النظام المخزني له بتعبيد الطريق أمامه لمزيد من استغلال واستعباد اليد العاملة المغربية، تجد الطبقة العاملة نفسها وبكل فئاتها بين مطرقة جشع الباطرونا وسندان القوانين المجحفة والسالبة لحقوقها ومكتسباتها الهشة، التي بلغتها بنضال مرير طويل. ومن واقع استغلالها ومعاناتها وحرمانها من ادوات الدفاع عن مصالحها وتواطؤ النقابات مع الباطرونا ضدها ومباركة السلطات المخزنية لهذا التحالف المقيت غير المعلن، تخوض الطبقة العاملة معارك نضالية بطولية ضد تغول الباطرونا التي تتماهى في فرض شروط استغلال قاسية تجردها من حقوقها بشكل تدريجي وتصاعدي بلغ حد التسريحات الجماعية. ومع ذلك، تخوض هذه الفئات، عاملات وعمال كادحات وكادحين، معارك نضالية رغم أهميتها، فإنها تبقى معارك محدودة و مشتتة. وبمطالب آنية ذات بعد حقوقي وأفق محدود.

نضالات تحتاج الى توجيه وتأييد لتكتسب مطالبها عمقا سياسيا واضحا، تأخذ به الطبقة العاملة وعموم الكادحين موقعها في الصراع الطبقي والصراع ضد المخزن باعتباره الراعي لسياسات الاستغلال والتفجير والتهميش. من هنا تصبح الحاجة ملحة الى بناء الحزب الثوري للطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، لأنها هي الطبقة المنتجة للثروة والحرومة منها. فبامتلاكها لأداتها السياسية المستقلة عن الأحزاب البورجوازية والمخزنية، التي تعبر عن مطامحها وانتظاراتها السياسية وتؤطر نضالها وتقودها نحو التغيير الثوري، ستحسم الصراع لصالحها وتؤسس لبناء المجتمع الاشتراكي ذي الأفق الشيوعي، والنساء العاملات في صلب هذا التغيير. فالمرأة العاملة تعاني ضعف ما يعانيه العامل، ووضعها في التشكيلة الاجتماعية يكبل فكرها ويدها، بحكم القوانين التشريعية والثقافة المجتمعية السائدة، فهي بحاجة إلى الكثير من التأطير والاهتمام، والالتحاق والانخراط في نضالاتها العفوية الناتجة عن عمق معاناتها، فمسؤولية الحزب الثوري، لا تقتصر على الانخراط في نضالات العاملات والكادحات المضطهدات، وإنما تفرض التجذر وسط هذه الفئة قصد تأطيرها والمساهمة في رفع وعيها من وعي وجودي يلغى الظلم والقهر إلى وعي سياسي يدرك الأسباب السياسية والطبقية خلفه، وهذا من شأنه ان يحول النضال اليومي الذي تخوضه العاملات والكادحات من أجل مطالب محدودة إلى نضال ممنهج بوعي واقتناع داخل تنظيمهم السياسي (حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات) وإلى نضال طلائعي، يفرز نساء رياديات يقدن مسيرة التغيير نحو المجتمع الاشتراكي.

يستمد النهج الديمقراطي منظوره للعمل النسائي من إطاره المرجعي الذي ينهل من الماركسية كتحليل للواقع وفهمه من أجل تغييره، ويصبو إلى خلق شروط النضال من أجل تشييد مجتمع اشتراكي، وحدد مهمته المركزية والآنية، منذ المؤتمر الرابع، في الاعلان وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، ودعا إلى تضافر الجهود من أجل انجازها.

فالقضاء النسائي، جزء لا يتجزأ من تنظيم النهج الديمقراطي ويشكل حلقة في بنيته التنظيمية، لذا فهو يستند إلى مقررات التنظيم ومرجعياته الفكرية والسياسية للانخراط في مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات، وكون النهج الديمقراطي، تنظيم سياسي ماركسي، فهو يسعى لتنظيم وتأطير الطبقة العاملة وعموم الفئات الكادحة قصد تموقعها في الصراع الطبقي من أجل التغيير الجذري في المجتمع وتحرره، من منطلق أن تحرر المرأة رهين بتحرر المجتمع، والعكس صحيح وتحرر الطبقة العاملة رهين بتحرر العاملات والكادحات من الاستغلال والاضطهاد والاستلاب.

إن نجاح هذا المشروع الكبير ذو الطابع الثوري رهين بمدى المساهمة الفعلية للمناضلات والمناضلين وبالجدية والمسؤولية في تنزيل خطة وبرنامج عمل الحزب لتوفير شروط الاعلان عن تأسيس الحزب المنشود، والفئة المستهدفة بهذا المشروع، هي الطبقة العاملة، التي تعيش من بيع قوة عملها اليدوية أو الذهنية للرأسمال، رجالا كانوا أم نساء.

خلال السنوات الأخيرة، مع تغلغل النظام الرأسمالي في المغرب وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين والمواطنات، خرجت أعداد كبيرة من النساء إلى سوق الشغل خاصة في معامل صناعة الالبسة التي انتشرت خلال بداية تسعينات القرن الماضي وهي الفترة التي تزامنت مع ترحيل هذه الصناعة من دول الاتحاد الأوروبي إلى العديد من الدول التابعة وضمنها المغرب بهدف الاستفادة من استغلال اليد العاملة النسائية الرخيصة بدون شروط أو قيود، وفي ظروف، أقل ما يقال عنها أنها عبودية. ومع بداية القرن الحالي فتحت الدولة المجال واسعا للرأسمال المحلي والأجنبي للاستثمار في القطاع الفلاحي، أدى هذا التوجه إلى اقامة ضيعات حديثة واستغلاليات شاسعة، في أهم المناطق الفلاحية التي تتميز بالأراضي الخصبة ومصادر المياه، مستفيدة من الاعفاءات الضريبية ودعم هائل نتج عنه الإقبال على تشغيل آلاف النساء كعاملات زراعيات في الضيعات أو محطات التلغيف والتعبير.

وتعرف اوضاع العمال والعاملات تدهورا فظيحا من جراء الانعكاسات الوخيمة للرأسمالية المتوحشة على مكتسبات الطبقة العاملة، وتتلقى النساء العاملات النصيب الأوفر من الاستغلال في ظل الصمت الرهيب

## لا بد من التغيير عن المقاومة الشعبية

فاس

### عاملات وعمال "مركز البطحاء" في اعتصام للمطالبة بأجورهم

نكت مسؤولو الجمعية المسيرة كل الوعود التي اعطوها امام المسؤولين والوسطاء الحقوقيين بمعالجة الملف وصرف مستحقات العمال/ات يوم الخميس 7 يوليوز أي قبل عيد الأضحى.

وفي إطار مؤازرة هؤلاء العمال/ات راسل فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بفاس-سايس والي الجهة طالبا منه التدخل العاجل لوضع حد لمعاناتهم/ن منتقدا البون الشاسع بين الخطاب الحقوقي للجمعية المسيرة للمركز وبين ممارستها تجاه العمال/ات والتي تبين ان ذلك الخطاب هو مجرد خطاب للاستهلاك.

لا زالت معركة عمال وعاملات مركز البطحاء بفاس والذي تشرف على تسييره جمعية " تمكين الانساء" تواصل منذ أكثر من شهر للمطالبة بأجورهم/ن المتوقفة منذ أكثر من 8 أشهر بشكل تعسفي من طرف الجمعية المسيرة للمركز وللمطالبة بتسوية وضعيتهم/ن لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

فالعاملات وعددهم 6 يخوضون اعتصاما مرفوق بالمبيت الليلي امام المركز منذ أكثر من شهر. وقد قرروا الدخول في اضراب عن الطعام ابتداء من يوم السبت 9 يوليوز الجاري بعدما

### النهج الديمقراطي بتازة

### ضد التضييق المخزني لعقد المؤتمر الوطني الخامس

التي تقوم بها وزارة الداخلية منذ سنتين لحرمان الحزب من عقد مؤتمره الوطني الخامس، حيث استعرض مسار الممارسات والتضييقات التي تظال الحزب ومناضليه ومناضلاته، والذي ليس وليد اليوم بقدر

نظمت الكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بتازة مهرجانا خطابيا تضامنيا مع حزب النهج الديمقراطي يوم الأحد 19 يونيو 2022 ، ابتداء من الساعة السابعة مساء بمقر الكونفدرالية الديمقراطية للشغل



ماهي سياسة ممنهجة قمعية ضد الحزب منذ تأسيسه. وأكد الرفيق أن مناضلي ومناضلات الحزب عازمون كل العزم وعلى استعداد لخوض النضال رفقة الحلفاء الديمقراطيين والتقدميين من أجل انتزاع حق الحزب المشروع في عقد مؤتمره الوطني.

وقد عبرت كلمات الإطارات والهيئات السياسية والنقابية والحقوقية الحاضرة عن تضامنها ودعمها ومساندتها لحزب النهج الديمقراطي من أجل انتزاع حقه في استعمال القاعات العمومية لعقد المؤتمر الوطني الخامس، واستنكرت سياسة التضييق والحصار والمنع التي تظال حزب النهج الديمقراطي، وأكدت على استعدادها للمشاركة في كل المبادرات النضالية التي قد يلجأ اليها النهج الديمقراطي محليا. كما تمت قراءة كلمة تيار اليسار الوحدوي الذي تعذر عليه الحضور. وتم اختتام المهرجان الخطابى بمجموعة من الشعارات التي تدين المنع المخزني وتدعو الى الوحدة والصمود.

بتازة بحضور ومشاركة مجموعة من الإطارات السياسية والنقابية والحقوقية التي أبت إلا أن تعبر عن تضامنها المطلق واللامشروط مع النهج الديمقراطي ضد سياسة الاقصاء والتضييق والمنع التي يتعرض لها، وهي كالتالي :

- حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
- الجمعية المغربية لحقوق الانسان
- النقابة الوطنية للتعليم- ك د ش -
- الجامعة الوطنية للتعليم - التوجه الديمقراطي -
- تيار الأساتذة الباحثين التقدميين
- الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية- ا م ش
- الجامعة الوطنية للفلاحة - ا م ش -
- الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب- فرع تازة-
- الهيئة الوطنية لحماية المال العام- فرع تازة-

افتتح المهرجان الخطابى بكلمة الرفيق عبد الله غميمط الكاتب المحلي للنهج الديمقراطي الذي تطرق الى المناورات

طنجة

### عمال شركة "تمازا" في إضراب ضد الاجهاز على حقوقهم

ات، ويستنكر فيه بشدة الممارسات اللاقانونية والاعتداء على المكتسبات والحقوق والحريات النقابية، مطالبا السلطات المعنية بالتدخل الفوري من أجل حل النزاع ووقف مسلسل الاجهاز على مكتسبات العمال، وداعيا جميع

دخل عمال/ات شركة "تمازا" للجوارب النسائية والرجالية بطنجة في اضراب مفتوح عن العمل بعد اقدام إدارة الشركة على الاجهاز على مكتسباتهم ومنها منحة العيد وضرب الحريات النقابية ضاربة عرض الحائط جميع



المناضلين/ات الى رص الصفوف لمواجهة التحديات الخطيرة التي تواجه الطبقة العاملة المغربية من ضرب للقدرة الشرائية والاجهاز على الحقوق والمكتسبات التاريخية.

الاتفاقيات السابقة بين الإدارة والمكتب النقابي. وقد أصدر الاتحاد الجهوي لنقابات طنجة التابع للاتحاد المغربي للشغل بيانا بتاريخ 7 يوليوز 2022 يعلن فيه تضامنه مع نضالات العمال/

## ضحايا الاغتصاب والتحرش ينتفضن ضد الباطرون وأعوانه بشركة "فيلافي" بطنجة

حول طبيعة الأنشطة كل من وكالة طنجة المدينة ووكالة ابن بطوطة بطنجة والتي من المحتمل انها تخفي العديد من الانتهاكات في حق العاملات والعمال بها.

ودائما حسب فرع الجمعية فان هذا ملف التحرش الجنسي والاتجار بالبشر الذي يمارسه رب الشركة وبعض مساعديه يتشابك مع ملف أوسع مرتبط بنظام الاستغلال البشع الذي تمارسه الشركة في حق العمال / ات من انتهاكات للحقوق الشغلية والترهيب ومنع الحق في التنظيم النقابي ، اذ طردت أعضاء المكتب النقابي مرتين بمجرد التأسيس ، وغياب شروط العمل المناسبة والمحترمة لشروط الصحة والسلامة -مقر العمل عبارة عن قبو يشتغل فيه حوالي 800 عامل/ة بدون تهوية- ومدة العمل أكثر من 8 ساعات وطيلة أيام الأسبوع.

والعنف اللفظي والنفسي ، بعد استماعها للضحايا وتقرير مؤازرتهم.

وحسب شهادات الضحايا عبر فيديوهات منتشرة في وسائل التواصل الاجتماعي فان المليونير الفرنسي وبعض مساعديه في مؤسسته بطنجة كانوا يستغلون سلطتهم للابتزاز والتحرش الجنسي لأشباع نزواتهم المرضية مقابل الامتيازات والاستمرار في العمل. وكل من ترفض يكون مصيرها الطرد من العمل او المضايقات والضعف والانتقام والحرب النفسية...

وحسب فرع الجمعية المغربية لحقوق الانسان بطنجة فان هذا الملف اشمل من ان يتم حصره فقط في قضية متابعة قضائية لبعض مسؤولي فرع الشركة بطنجة على خلفية جرائم جنسية بل يساءل كل الجهات المعنية من مفتشية الشغل ومصالح والتجارة وزارة الخارجية والقنصلية العامة الفرنسية بطنجة

ملف شركة "فيلافي" الفرنسية لصاحبها المليونير الفرنسي "جاك بوشي" أخذ، في الآونة الأخيرة، أبعادا خطيرة بعدما شرعت السلطات الأمنية المغربية والفرنسية في اعتقال "شركاء" المليونير الفرنسي المتورط في اغتصاب واحتجاز قاصرات ، ومنهن مغربيات ، وفي ممارسة التحرش والابتزاز الجنسي ، ومنهم ضباط شرطة فرنسيين ومساعدين له بفرع مؤسسته بطنجة.

ففي المغرب قرر قاضي التحقيق إيداع 5 متهمين في الملف بالسجن المحلي بطنجة قصد البحث في التهم الموجهة إليهم، بينما تتم متابعة الشخص السادس في حالة سراح.

للإشارة فان الجمعية المغربية لحقوق الانسان بطنجة قد قدمت ، عبر محاميهها شكايات ضد المتهمين بالاتجار بالبشر وهتك العرض والتحرش الجنسي

## طلبة الطب يحتجون في الرباط: "نطالب بتحسين جودة التكوين"

أصبح معمما حسب قولها على جميع الكليات العمومية وعلى وجه الخصوص موقعي طنجة وأكادير، حيث أشرفت أولى الدفعات بالكليتين على التخرج دون أن يتأتى لها إمضاء يوم واحد من تداريبها بالمركز الاستشفائي الجامعي.

وبدل الشروع في اتخاذ قرارات تصب في توسيع أراضى التداريب الاستشفائية وتحسين جودة التكوين الطبي

خرج طلبة الطب وطب الأسنان والصيدلة من كافة الكليات العمومية بالمغرب، في وقفة احتجاجية وطنية، مصحوبة بإضراب وطني، يشمل الدروس النظرية، التدريب الاستشفائية في مختلف أراضى التدريب، وكذا جميع المداومات، احتجاجا على القرارات الحكومية في تدبير القطاع، وعلى رأسها رفع أعداد المكونين في كليات الطب،



والصيدلي، اتهم الطلبة الوزارتين بالتعنت والأحادية ونهج سياسات تهدد القطاع الصحي للبلاد، واتخاذ قرارات هدامة. اللجنة الوطنية، دقت ناقوس الخطر حول الوضعية الكارثية التي انت أن التكوين الطبي والصيدلي بالمغرب يعيشها، وخصوصا حالة الاكتظاظ الموهل في غياب أي توسيع لأراضى التدريب الاستشفائية وعدم احترام ضوابط التأطير في كثير من المصالح، وضعف الموارد والميزانيات المخولة للتكوين، وإشكال الحكامة والتنسيق بين القطاعين، على مستوى الوزارتين.

مطالبين بتحسين الجودة . طلبة الطب يحتجون أمام مقر البرلمان، على خلفية معارضتهم للقرار الذي اتخذته وزارة التعليم العالي، القاضي بالرفع من الطاقة الاستيعابية لكليات الطب بعشرين في المائة ابتداء من الموسم المقبل.

اللجنة الوطنية لطلبة الطب بالمغرب، التي دعت لاحتجاجات ، قالت أن تراجع أقرتها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية، خاصة فيما يتعلق بتأخر الإفراج عن دفتر الضوابط البيداغوجية المؤطر للسلك الثالث من الدراسات الطبية بعد أن توقف العمل عليه، فضلا عن الاكتظاظ الموهل الذي أصبحت تعرفه أراضى التدريب الاستشفائية، والذي

## المحكمة الابتدائية بخنيفرة تنتصر للجمعية المغربية لحقوق الإنسان

نجدد التأكيد على أن ما تقوم به الجمعية المغربية لحقوق الانسان من ترسيخ لقيم حقوق الانسان وتعزيز وحماية لها، ورصد وتصد للانتهاكات، يستوجب من الدولة المغربية انسجاما وانضمامها للمعاهدات والاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان وتعهداتها باحترامها، ضرورة حماية

تنتهي الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة إلى عموم الرأي العام الوطني، إلى أن المحكمة الابتدائية بخنيفرة قضت لفائدتها بتاريخ الخميس 7 يوليوز 2022 بتعويض قدره درهم رمزي واحد تضامنا بين خمسة متهمين. إننا في الجمعية المغربية لحقوق الانسان بخنيفرة



المدافعين عن هذه الحقوق وتيسير شروط وظروف نشاطهم، وحمايتهم من التضييقات والتحرشات وكل أشكال تقييد حرية الرأي والنقد والتعبير والتعدي على حقوق الانسان ودوس المبادئ العامة المكرسة لها.

إذ نعتبر هذا الحكم عنوان إنصاف لنضالاتنا بجانب مرضى القصور الكلوي بخنيفرة ، وردا على كل أشكال التضييق والمنع للجم صوت مناضلي الجمعية وحققهم في التعبير والذي هو أساس جميع الحقوق المدنية والسياسية، فإننا

# الثورة السودانية وقضية المركز الموحد

الحراك الثوري نحو التغيير الجذري.

- الحركات المسلحة المناضلة من أجل إحداث تغيير جذري وسودان يسع الجميع.

تتوافق الأجسام المكونة للمراكز الموحدة على ميثاق عمل وبرنامج عمل مستمد من المواثيق والبرامج التي طرحت كمشاريع من قوى الثورة وتلتزم بهما الأجسام المنضوية في المركز والحكومات التي تكون بعد إسقاط الطغمة الحاكمة؛ مرشداً موحداً لتوجيه النضال نحو الغايات، من التغيير الجذري؛ علماً بأن تنسيقيات المراكز الموحدة في الولايات قد تضم أجساماً متنوعة ابتدعتها جماهير كل ولاية للنضال من فوقها حول قضايا خاصة بالولاية.

يتم تشبيك تنسيقيات المراكز الموحدة للولايات مع احتفاظ كل مركز ولاية باستقلاليته لقيادة العمل المشترك وتنسيق نضالات جماهير الولايات حول القضايا الوطنية القومية العامة.

تعمل المراكز الموحدة في الولايات على قيادة الفعاليات والحراك الجماهيري بشكل مستقل في المسألة الوطنية أو القضايا الخاصة بجماهير الولاية، وعلاوة على ممارسة ثقافة التضامن مع بعضها البعض في قضايا الولايات الأخرى فمهما كانت طبيعتها وخصوصيتها فهي قضايا عامة ناتجة عن الأزمة التي حاقت بالسودان 66 عاماً.

- يلعب المركز الموحد دوراً تنظيمياً في قيادة الحراك الجماهيري بالتعاون والتناغم مع المراكز في الأقاليم والوصول الي التحضير الجيد للإضراب السياسي العام، الذي يأتي تنويجاً لحراك مطلبى واضرابي متعدد الاشكال للنقابات والقوى العاملة، وربط القضايا المطالبة بالقضايا الوطنية ذات الطابع العام في بناء السودان الجديد..

- تكثيف العمل القيادي وتحديد القوى الاجتماعية - عمال وزراة - وممثليها في المركز الموحد يساعد في ان تلعب القوى الجذرية دورها كاملاً في تسهيل عملية انتزاع السلطة وتسليمها للشعب.

- وهكذا عبر سلسلة من النضالات المستمرة المتصاعدة وتغيير ميزان القوى لمصلحة قوى الشعب تصل الجماهير عبر ممثليها في المشاركة اتخاذ القرارات وتنفيذها - وفي هذا الإطار ان تكثيف العمل القيادي الموحد وتمثيل كافة قوى الثورة الجذرية وطلانها في كل أدوات النضال والسلطة هو صمام الأمان للانتصار وحماية مكتسبات ثورة الشعب.

- سلطة الشعب تنبع من قلب الحركة الجماهيرية المنظمة التي تنتخب ممثليها في مجلس تشريعي ثوري يعين ويراقب أداء الحكومة التنفيذية ويساعد في تنفيذ مطالب وآمال الجماهير الثائرة.

## ماهي المهام العاجلة للمركز الموحد:

إسقاط الانقلاب، وانتزاع الحكم المدني الديمقراطي، وتفكيك التمكن واستعادة أموال الشعب المنهوبة، والترتيبات الأمنية لحل الميليشيات، وقيام الجيش القومي الموحد، وعودة شركات الجيش والأمن والشرطة والدعم السريع لولاية وزارة المالية، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات والقصاص للشهداء وإلغاء اتفاق جوبا والحل الشامل والعدل للسلام، وتحسين الأوضاع المعيشية، والسيادة الوطنية وحماية ثروات البلاد من التهريب وغير ذلك من مهام الفترة الانتقالية التي تفتح الطريق للتغيير الجذري.

الحاكمة واتخاذ قرارات تشكيل المؤسسات الدستورية بعد إسقاطها.. "المركز الموحد للتغيير الجذري الشامل لتحقيق السلام والعدالة والوحدة".

لأن استلام السلطة في السودان بعد إسقاط الطغمة الحاكمة لا يتم في المركز وحده، بل في عموم السودان لإدارة الدولة لصالح الشعب، فمهام المراكز الموحدة في الولايات والمحليات لا تقتصر على إسقاط الطغمة في المركز فحسب بل الزحف حين يتحقق ذلك لاستلام السلطة على كل مستوياتها؛ الاتحادي والولائي والمحلي.

يتشكل المركز القيادي الموحد من الأحزاب والأجسام السياسية والاجتماعية والنقابية ومن الاجسام التي ابتدعتها وكونتها الجماهير في خضم النضال لإسقاط نظام الإنقاذ المباد؛



- الأحزاب التي تعمل وآمنت ببرنامج الحل الجذري وعملت فعلياً لإحداث التغيير الجذري في المسار السياسي الاجتماعي للسودان.

- اتحادات وتجمعات ونقابات الفئات الاجتماعية التي تضررت مصالحها من مناهج الحكم والسياسات التي سادت طوال 66 عاماً منذ الاستقلال، وصاحبة المصلحة في التغيير الجذري.

- اللجان والمنظمات التي ابتدعتها الجماهير لقيادة

دخلت الثورة السودانية الى مرحلة حاسمة من تاريخها ومن تطوراتها تحت عنوان بناء وصياغة المركز الموحد. لتدقيق هذه القضية نعرض هنا لتصور الحزب الشيوعي السوداني في عرض نوعي لمضامين خذخ القضية وحظي هذا لتصور بترحيب واسع يمكن ان يحشد المزيد من الالتفاف ومن القوة ليصبح المركز الموحد حقيقة تطبع تطورات الثورة السودانية في الشهور او الايام المقبلة.

لحزب الشيوعي السوداني

سكرتارية اللجنة المركزية

بيان جماهيري، حول المركز الموحد ومهامه العاجلة

شعبنا الآبي:

في هذه الأيام الحاسمة وشعبنا يتقدم بخطى راسخة

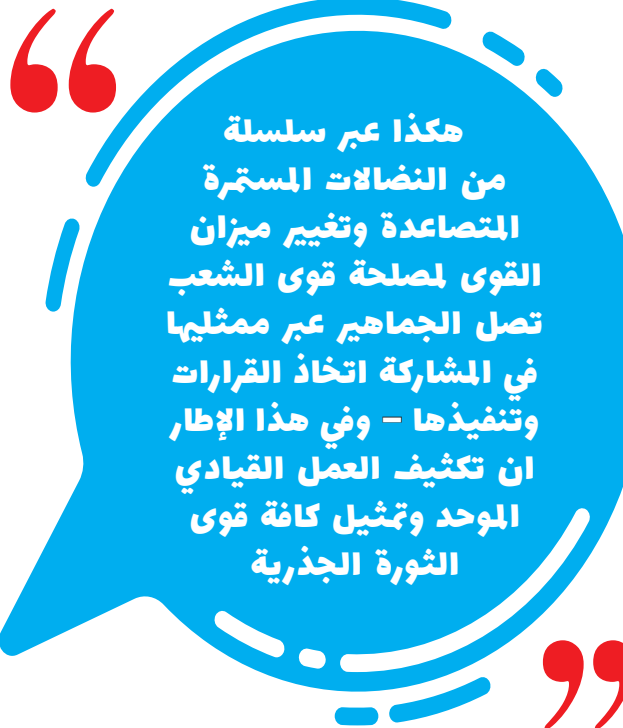
نحو أهداف مواكب 30 يونيو، والأول من يوليو الجماهيرية العاتية والحاشدة، ويؤكد أن المسيرة الثورية في تصاعد مستمر، رغم العنف المفرط والوحشي والاعتقالات والتعذيب، ورغم التدخل المستمر من قبل الآلية الثلاثية الممثلة لمصالح الدوائر الامبريالية والقوى الإقليمية لفرض التسوية التي تعيد انتاج الأزمة.

إن تصاعد النضال الجماهيري ووصوله لمستويات عالية وأفاق جديدة، يعكس المخزون الثوري لشعبنا وقواه الجذرية من عمال ومزارعين ومثقفين ثوريين، والرأسمالية المنتجة والشباب والطلاب والنساء.. طليعة الجبهة الواسعة المناط بها الوصول إلى أهداف شعبنا في التغيير الجذري وتنفيذ شعارات ثورة ديسمبر في الحرية والسلام والعدالة.

## جماهير شعبنا:

إن العامل الحاسم في انتصار الثورة هو استمرار المواكب الهادرة التي ملأت شوارع السودان، واستكمالها بالإضراب السياسي والعصيان المدني العام الذي يشل قدرات الطغمة العسكرية الحاكمة بحرمانها من موارد تسيير وإدارة الدولة وعدم استخدامها آليات عنفها وأعمال القتل وسط قوى الثورة ومن ثم إجبارها على تسليم السلطة للشعب.

إن تحقيق انتصار الثورة الكامل بهزيمة مشروع تسوية الآلية الثلاثية، والتوجه نحو التغيير الجذري مرهون بانبثاق قيادة جماعية تمثل قوى الثورة الحية تتمثل في جسم تنسيقي لتلك القوى على مستوى المركز والولايات، لتنسيق العمل النضالي المشترك لإسقاط الطغمة



# الوضع الراهن والذعر السياسي

كريم لحسن

بتوفير شروط الحياة في البادية وبحقها في الثروة المائية باعتبارها ثروة وطنية مما يضاعف من تعمق الأزمة، حيث العطالة المستفحلة وانعدام الدخل بفعل مخلفات الجفاف أصبحت معه فئة عريضة تحت عتبة الفقر، وفي خضم هذه المعضلات يزداد منسوب الوعي الجماهيري استشعارا بزييف الشعارات وبرامج الدولة الوهمية اتجاه البادية والفلاحين.

ومع تعمق الأزمة وثقلها وعجز الدولة عن معالجتها والتخفيف منها يتراءى للجماهير الشعبية إجماعا بفشل الدولة التطبيقية في تحقيق التنمية التي ظلت تبشر بها الشعب (النماذج التنموية وشعار الدولة الاجتماعية...) لأن الواقع المحسوس يفند سياسة الدولة.

ومقابل هذه الأوضاع المعقدة لجأت الدولة إلى أسهل الحلول وتتجلى في:

- الرفع والزيادة في أسعار المواد الاستهلاكية وقيمة الخدمات؛

تقليص النفقات الاستثمارية؛

- خفض النفقات الموجهة للقطاعات العامة؛

وموازة مع هذه الإجراءات ويكونها لا تملك إجابة على أوضاع الجماهير الشعبية عادت الدولة تاركة نخبها السياسية من أحزاب ونقابات تحت ظل الشجرة كقوة قمعية وراعدة لثرب الجماهير وتثنيها عن المطالب المشروعة، ويظهر هذا في حالة الحصار المضروبة على الصحفيين والإعلاميين والمدونين بالاعتقال والمنع والتضييق والترهيب في حالة تداول وتناول ونقل الواقع الجماهيري أو المشاركة في التظاهرات والاحتجاجات والأنشطة المعارضة لسياسة الدولة. وعليه تكون الدولة قد أكملت سلطتها باحتلالها للفضاءات وكل المجالات وحازت صفات الدولة البوليسية، بعدما نشرت الذعر السياسي في وسط النخبة السياسية وأحزابها وهندسة سلم اجتماعي مزعوم عبر حوارات اجتماعية صورية تستشعر خلاله الطبقة العاملة والفلاحين والأجراء بصعوبة الوضع ويتحمل النتائج الكارثة للسياسات اللاشعبية التي اتبعتها الدولة المخزنية منذ الاستقلال الشكلي. ومتضرعة بأوضاع إقليمية ودولية مضللة ومشوشة على الأوضاع الحقيقية وللتغطية عن كونها دولة فاشلة.

إن سمات الوضع الراهن وما يتعلق بالناخ السياسي والاقتصادي والإقليمي والدولي، والشكل الذي أدارت به الدولة المخزنية الجائحة هما من بين العوامل التي فتحت باب التغول إضافة إلى اصطفاها إلى جانب الحلف الرأسمالي الامبريالي الصهيوني (أمريكا وإسرائيل والناو) وهو ما دفع بها إلى التطبيع الشامل ووفر لها كل الإسناد وبالتالي انسحبت الدولة من مجالها الطبيعي إلى خط المواجهة مع الجماهير دفاعا عن مصالح التركيبية الطبقيّة التي تشكلها وعن مصالح الرأسمال الأجنبي الكولونيالي. وتحولت للعب أدوار العسس للاتحاد الأوروبي لمنع هجرة الأفارقة نحو الاتحاد الأوروبي الذي فقرهم بنهب خيراتهم، ولعل الأحداث الأخيرة التي خلقت عشرات الضحايا والمعطوبين يسائل الاتحاد الأوروبي حول حقوق الإنسان في الضفتين.

وبتوكيل الدولة المغربية بهذه الأدوار على المستوى الإقليمي والدولي وارتباطها القوي بالبرامج النيوليبرالية تكون قد فقدت القرار السياسي والسيادي الذي أفرغ العمل السياسي الحزبي وما يرتبط به وما له علاقة بالديمقراطية التشاركية من معناه وتغييب الإبداع الوطني السياسي.

اقتصاديا حيث مؤشرات التضخم تتصاعد مع غياب برامج التدخل للحد منه:

- ارتفاع الأسعار الطاقية وما يتمخض عنه؛

- تدهور الوضع المعيشي؛

- ارتفاع أسعار المواد الأساسية الاستهلاكية؛

- ارتفاع تكلفة وقيمة الخدمات؛

- انخفاض قيمة النقد قياسا بقيمة السلع؛

- ركود اقتصادي عام؛

- هيمنة العلاقات المضارباتية والاحتكارات.

كل هذه المؤشرات توحى باستمرار تعمق الأزمة وما



يتفرع عنها بنويوا من أزمات:

- إفلاس العديد من الشركات والمقاولات وتخفيض الإنتاج؛

- انخفاض القدرة الشرائية وضعف الطلب؛

- انخفاض قيمة الأجور قياسا بقيمة السلع؛

- صعود مؤشر البطالة وسط فئة الشباب؛

- تسريح أعداد هائلة من العمال؛

- توسيع قاعدة الفقر والهشاشة؛

وبجميع هذه المؤشرات في سلم الاقتصاد المغربي لا يمكن أن يتحقق النمو ولا التعافي من الأزمة لأنها ترتبط بشكل بنيوي بالأزمة التي يتخبط فيها الرأسمال العالمي.

وعلى المستوى الفلاحي الذي يعد من القطاعات الحيوية في الاقتصاد المغربي، فيمر هو الآخر بأزمة عويصة من حيث تكلفة الإنتاج وضعفه إلى الحد الذي أصبح لا يضمن الأمن الغذائي يكون معظمه موجه نحو التصدير ويستنزف الثروة المائية للبلاد. تنضاف إلى هذا توالي سنوات الجفاف التي تسببت في قلة وندرة المياه نتيجة التغيرات المناخية بفعل الاستغلال الفاحش للرأسمالية والتي تعتبر أكبر مخرب ومدمر للبيئة من أجل مراكمة الأرباح. إضافة إلى الاستغلال المفرط للثروة المائية في الزراعات الموجهة إلى الأسواق الخارجية وفي الصناعات التي تستثمر داخل الوطن (صناعات وتركيب السيارات مثلا).

وعلى هذا المستوى تنضاف معطيات وواقع جديد يساهم في حجم وتعقيد الأزمة، حيث ظهرت توترات جديدة لم تكن في حساب الدولة تتجلى في احتجاجات جماهيرية ومسيرات تطالب الدولة والمجالس المنتخبة

تفاخر الدولة المغربية وحكومتها بالوضع العام التي تمر به البلاد بشكل عام بكونه يتصف بالهدوء والإيجابية، ويتسم مناخه السياسي بالإجماع والسلم الاجتماعي، وتعمل جاهدة على هذا المنحنى لإقناع الشعب بضرورة تفهم المسار العام التي تتجه صوبه الأزمة الاقتصادية وعلى تسويق إيجابية هذا المسار الذي تسلكه. إلا أنه في حقيقة الأمر يعبر ويشير إلى وضع سياسي جديد يظهر فيه الواقع السطحي مبعثرا أكثر من المعتاد بحطام سياسي يعقد المشهد والحياة السياسية، الأمر الذي يتطلب تقييمها بعيدا عن الدهشة والذعر السياسي ويستوجب التعامل معه بدقة ووضوح تفاديا للخلط بين كل العوامل ومنها

السلبية المرحلية بكل أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وللحيلولة دون السقوط في واقعية سطحية مزيفة على اعتبار أن مجموعة من الأشكال تطفو الآن على سطح الوضع الراهن بالمغرب في شكل مظاهر مشوشة ومضللة للغاية. ومن هذا المنطلق يجب التعمق بدقة متناهية في رؤية هذا الوضع من أجل الإحاطة به من كل الجوانب ومن أجل تجنب التقييمات المبسطة للحظة سياسية شديدة التعقيد ومليئة بالتمظهرات التي تربك وتظلل الفهم والتحليل. ومع غياب هذا الشرط المعرفي السياسي يمكن أن يقودنا التحليل السطحي إلى تقييمات خاطئة تصبح بدورها مضللة ومعتمة، والنتيجة يقود هذا إلى تبني أطروحات وطرح خطط سياسية خاطئة تنتهي ببديهيّات تقبل الوضع السياسي الراهن مرحليا وتدفعه إلى التكيف معه وهو ما يحدث الآن في الساحة السياسية ويخص الأحزاب السياسية المحسوبة على اليسار حيث تختلط بموجبه المسؤوليات - البرامج الرسمية بالبرامج التي تدعي المعارضة. وتظهر التنبؤات المشتركة وتصبح المسؤوليات مشتركة تتقاسمها كل مكونات الدولة ويلوذ الجميع ليستظل تحت الشجرة من حرارة الصراع والواقع الذي يغلي.

إن هذا الوضع بكل أبعاده وهندسته هو ما تعمل الدولة المخزنية الآن على تحقيقه بعدما خبرت التعاطي معه أثناء الأزمات الاقتصادية والسياسية السابقة، حيث تكمل خلالها الأحزاب السياسية المعارضة دورتها حول الدولة على قاعدة التمسك بالواقعية وقوة الواقع ورزانة التحليل والعقلانية والحداثة والتحديث وإن كان في العمق سوى ذعر سياسي من الواقع نفسه.

وارتباطا بكل هذه القضايا يزداد الوضع قتامة بكون مؤشرات الأزمة تتفرد وتتشابك وتعمق بشكل أعمق

## النهج الديمقراطي يخوض معركة عقد المؤتمر الوطني الخامس

قرر النهج الديمقراطي عقد مؤتمره الخامس أيام 22 و23 و24 يوليوز 2022 بعد استحالة عقده في تاريخه القانوني يوليوز 2020 نتيجة الجائحة ومقتضيات الحجر الصحي. ومنذ فبراير 2022 وبعد أن سمحت السلطات بعقد التجمعات الجماهيرية السياسية والثقافية والرياضية عملت الأجهزة الوطنية للنهج الديمقراطي على الاستعداد المادي والتنظيمي لعقد المؤتمر، لكن النظام المخزني استثنى حزب النهج الديمقراطي من حقه في التنظيم والتجمع والتأطير وعقد مؤتمره الوطني، وذلك بالتسويق والتحليل، حيث امتنعت سلطات محلية في عدة عمالات وأقاليم عن تسلم وثائق تجديد الكتابات المحلية للتنظيم، ورفضت عدة مؤسسات استضافة الجلسة الافتتاحية للمؤتمر بدعوى ضرورة أخذ الترخيص من السلطات، وهو أمر مخالف للقانون، وامتنعت مؤسسات حتى عن الإجابة على طلب النهج، ونفس المصير عرفت محاولات التنظيم الحصول على مؤسسات عمومية لإيواء المؤتمرين. وخاض النهج معارك محلية وجبهوية ووطنية خلال هذه المرحلة من أجل انتزاع حقه في عقد المؤتمر الوطني الخامس، ومنها ندوة دولية شاركت فيها عدة هيئات دولية تندد بالتآكل المخزني وتؤيد موقف النهج الديمقراطي، ونظمت أنشطة جماهيرية ووقفات احتجاجية محلية وجبهوية ووطنية، منها الوقفة الاحتجاجية التي نظمها، أمام مقر البرلمان، تنسيقية مكونة من عدة هيئات وطنية سياسية ونقابية وجمعية مؤيدة لحق النهج في تنظيم مؤتمره. وبدورنا في جريدة النهج الديمقراطي ننخرط في هذه المعركة المصيرية من أجل بناء حزب الطبقة العاملة، ونخصص هذا العدد لهذه المعركة، باستحضار مختلف مراحل الاستعداد لعقد المؤتمر، وتوثيق المعارك التي خاضها تنظيمنا من أجل هذا الحق، ومختلف محطات الدعم الوطني والدولي للنهج الديمقراطي.

## بلاغ للتنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي

- العصبة المغربية للدفاع عن حقوق الانسان
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- الهيئة المغربية لحقوق الإنسان
- الفيدرالية الاورومتوسطية ضد الاختفاء القسري
- منظمة حريات الإعلام والتعبير / حاتم
- مرصد العدالة بالمغرب
- ترانسبارنسي - المغرب
- جمعية الحرية الآن
- الفدرالية المغربية لحقوق الإنسان
- الفضاء المغربي لحقوق الإنسان
- شبكة تقاطع "الحقوق الشغلية"
- الشبكة المغربية لحماية المال العام
- الهيئة الوطنية لحماية المال العام والشفافية
- جمعية أطاك المغرب
- الرابطة المغربية للمواطنة وحقوق الانسان
- مؤسسة عيون لحقوق الإنسان
- تنسيقية عائلات مجبولين المصير وضحايا الاعتقال التعسفي
- تيار الأساتذة التقدميين / النقابة الوطنية للتعليم العالي
- جماعة العدل والإحسان
- النهج الديمقراطي
- الشخصيات الوطنية الداعمة للمبادرة :
- الأستاذ النقيب عبدالرحيم الجامعي
- الأستاذ عبدالقادر العلمي
- الأستاذ محمد زهاري
- الأستاذ عزيز غالي
- الأستاذة خديجة رياضي
- الأستاذ محمد النوحى
- الأستاذ حسن بنجاح
- الأستاذ معطي منجيب
- الأستاذ أحمد عصيد
- الأستاذ عبدالرزاق بوغنبور

- النضالية السابقة المدافعة عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي فإن الهيئات والفعاليات المشاركة في هذا الاجتماع تعلن ما يلي:
- تضامنها مع حزب النهج الديمقراطي وكافة ضحايا المنع من الحق في التنظيم والتجمع السلمي المكفول حمايته بمقتضى القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ومساندته في كل الخطوات النضالية من أجل عقد مؤتمره الوطني الخامس.
- إعلانها عن تأسيس التنسيقية الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي.
- تسطيرها لبرنامج نضالي يتضمن مجموعة من الأشكال منها :
- عقد ندوة صحفية بمقر الجمعية المغربية لحقوق

انعقد بتاريخ 21 يونيو 2022 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالرباط الاجتماع الثاني للعديد من ممثلي الجمعيات الحقوقية والفاعلين المدنيين من أجل التضامن مع حزب النهج الديمقراطي والدفاع عن حقه في استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس.

خلال هذا الاجتماع أطلع الكاتب الوطني لحزب النهج الديمقراطي الأستاذ مصطفى لبراهمة الحضور على مسلسل المنع والتضييق الذي يطال الحزب بخصوص الإجراءات الإعدادية لعقد مؤتمره المتمثلة في حرمانه من الحق في استعمال الفضاءات والقاعات العمومية. وقد عبر الحاضرون بالإجماع عن تضامنهم ومساندتهم للحزب في نضاله من أجل حقه في التنظيم



الإنسان بالرباط يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 على الساعة الحادية عشرة صباحا.

- تنظيم وقفة احتجاجية أمام البرلمان يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 على الساعة السابعة مساء.

الرباط في: 23 يونيو 2022

### التوقيعات :

- الائتلاف المغربي لهيئات حقوق الإنسان

والتجمع السلمي المنصوص عليه في المادة 21 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وباعتباره حقا دستوريا أصيلا نص عليه الفصل 29 من الدستور المغربي والذي حصن هذا الحق من أي مساس أو انتهاك. وبعد تداول المجتمعين في مختلف هاته الانتهاكات التي طالت بشكل متواتر العديد من الهيئات الحقوقية والنقابية والسياسية والمدنية، وباستحضار التجارب

## بيان تأسيس اللجنة المحلية بالبيضاء للتضامن مع حزب النهج الديمقراطي

الاثنين 18 يوليوز 2022 على الساعة الحادية عشر صباحا أمام مقر وزارة الداخلية بالرباط.

### الهيئات الموقعة:

- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بالدار البيضاء
- الحزب الاشتراكي الموحد بالدار البيضاء
- المؤتمر الوطني الاتحادي بالدار البيضاء
- الدائرة السياسية لجماعة العدل والإحسان بالدار البيضاء
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل (الاتحاد المحلي)
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (فرع الدار البيضاء)
- منظمة حريات الإعلام والتعبير
- الفضاء المغربي لحقوق الإنسان
- النقابة الوطنية للتعليم العالي (فرع الدار البيضاء)
- لجنة التنسيق لعائلات المختطفين ومجهولي المصير وضحايا الاختفاء القسري
- اليسار المتعدد
- تيار الأساتذة الباحثين التقدميين بالدار البيضاء
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان (فرع البرنوصي)

نحن الهيئات السياسية والنقابية والحقوقية والقوى الحية والفعاليات الديمقراطية والتقدمية، المجتمعة بمقر حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي بالبيضاء يوم الخميس 7 يوليوز 2022، وبعد استحضارنا لحملة التضيق والحصار المنهج والمنع الذي يتعرض له حزب النهج الديمقراطي في استعمال الفضاءات والقاعات العمومية من أجل عقد مؤتمره الخامس أيام: الجمعة والسبت والأحد 22/ 23/ 24 يوليوز 2022، نعلن للرأي العام ما يلي:

- إعلاننا عن تأسيس اللجنة المحلية بالبيضاء للتضامن مع حزب النهج الديمقراطي؛
- إدانتنا الصارخة لحملة المنع والتضييق الذي يطال هذا الحزب باعتباره خرقا سافرا للحق في التنظيم والممارسة السياسية؛
- تضامننا المطلق واللامشروط مع حزب النهج الديمقراطي واستعدادنا لخوض كافة الأشكال النضالية من أجل رفع الحصار عن هذا الحزب؛
- دعمنا المبدئي لحزب النهج الديمقراطي في حقه بعقد مؤتمره الوطني الخامس؛
- تنظيم مهرجان تضامني يوم السبت 16 يوليوز 2022 ابتداء من الساعة الخامسة مساء بمقر الاتحاد المحلي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل بالبيضاء (درب عمر)؛
- المشاركة في الوقفة الاحتجاجية التضامنية الوطنية مع حزب النهج الديمقراطي يوم

## مهرجان تضامني من أجل الحق في عقد المؤتمر الوطني للنهج الديمقراطي

الهيئات الحاضرة والتي أجمعت على:  
- التضامن المبدئي واللامشروط مع النهج الديمقراطي وحقه في استغلال القاعات والفضاءات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس اسوة بباقي الأحزاب.

- إدانة التوجه القمعي والتسلطي لأجهزة الدولة المخزنية من خلال التضييق على القوى المعارضة



بتوجهاتها المختلفة وتردي الوضع الحقوقي واستمرار الهجوم على الحريات من خلال استمرار الاعتقال السياسي، رفض تسليم الوصولات والحرمان من القاعات والإعلام العموميين.

- الاستعداد للنضال الوجدوي لمواجهة السياسات المتبعة التي أنتجت الفقر والإقصاء خاصة موجة الغلاء التي تعرفها أسعار مختلف المواد والخدمات إضافة إلى الحق في استعمال القاعات العمومية.

- إدانة المستوى الخطير الذي بلغه التطبيع مع الكيان الصهيوني وضرورة مواجهته.

من جانب آخر عرف اللقاء مساهمة للرفيق حسبي عبد الله، معتقل سياسي سابق من قدماء منظمة إلى الامام، المساهمة عبارة عن قصيدة زجلية استلهم كلماتها من المنع والتضييق المضروب على حزبنا والتي لن تزيد إلا إصرارا على النضال بجانب الجماهير الشعبية والمضي قدما لتأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين لقيادة النضال ضد البورجوازية المفترسة ودولتها القمعية. أجواء المهرجان خيمت عليها كذلك الأزمة الصحية التي أمت برفيقنا امرار إسماعيل وحالت دون حضوره هذا العرس النضالي الذي أشاد الجميع بنضاليته متمنين له الشفاء العاجل للعودة إلى أسرته الصغيرة ورفاقه.

في إطار الحملة لمواجهة المنع وتحت شعار " إلى الأمام من أجل عقد المؤتمر الوطني الخامس والإعلان عن تأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين " نظمت الكتابة الجهوية، يوم الأحد 3 يوليوز بمقر الكنفدرالية الديمقراطية للشغل ببني ملال، مهرجانا خطابيا، تضامنيا ووجدويا، بمشاركة قوى سياسية، نقابية، حقوقية وجمعية:

- حزب المؤتمر الوطني الاتحادي
- الحزب الاشتراكي الموحد
- حزب الطليعة الديمقراطي الاشتراكي
- جماعة العدل والإحسان
- الكنفدرالية الديمقراطية للشغل (الاتحاد الإقليمي)
- الجامعة الوطنية لعمال وموظفي الجماعات المحلية (الاتحاد المغربي للشغل)
- الجمعية المغربية لحقوق الإنسان
- اطاك المغرب

كما عرف المهرجان تغطية إعلامية من طرف مؤسسة " ملفات تادلة " للإعلام

ابتدأ المهرجان بشعارات منددة بالمنع والتضييق المخزني، تغول الدولة البوليسية وتشبت النهج الديمقراطي بعقد مؤتمره في موعده رغم الحصار، تلتها كلمة الكتابة الجهوية التي تطرقت لتعامل أجهزة وزارة الداخلية مع طلبات استغلال قاعات وفضاءات عمومية بكل من الدار البيضاء والرباط عبر الضغط على الإدارات المشرفة على هذه القاعات، هذه الأخيرة قامت برفض الطلبات بمبررات واهية. من جهة أخرى أثارت الكلمة المنحى القمعي المتزايد للسلطات المخزنية من خلال استمرار الاعتقال السياسي وسيل المتابعات في حق المناضلين والتي نال منها رفاقنا بالجهة نصيبهم من خلال متابعة رفاقنا: كنزة البيار، قاشا وامرار. كما لم يفت الكتابة الجهوية في كلماتها التعبير عن شكرها للرفاق في الكنفدرالية لوضع المقر النقابي رهن إشارتها بكل روح رفاقية.

تناول بعد ذلك الكلمة ممثلو

## مركز حقوق الإنسان بأمريكا الشمالية يرسل مؤسسات حكومية حول عرقلة عقد مؤتمر النهج الديمقراطي

هذه السلطات قبل الموافقة النهائية على استفادة الأحزاب المعارضة مثل حزب النهج الديمقراطي من القاعات المخصصة للأنشطة الثقافية والسياسية.

نظرا، لما يكتنف هذه الممارسات من تجاوزات وانتهاكات، ليس فقط لالتزامات المغرب الأممية بموجب المواثيق والعهود الدولية، ذات الصلة بالحق في التنظيم والتجمع والمشاركة السياسية، وإنما أيضا بالاستناد إلى القوانين والتشريعات الجاري بها العمل، وفي مقدمتها الدستور وقوانين الأحزاب والحريات العامة.

فإننا كمنظمة حقوقية نطلب منكم التدخل لدى الدولة المغربية لبحثها على احترام القانون، وتمكين حزب النهج الديمقراطي من عقد مؤتمره الوطني الخامس دون أي قيد أو شرط وخلق شروط انفتاح سياسي على قوى المعارضة والمجتمع المدني لتفادي كوارث اجتماعية.

على الرغم من أن النهج الديمقراطي حزب مغربي معترف به قانونيا، ويمارس نشاطه في إطار ما يكفله القانون والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، إلا أنه يتعرض، كما العديد من الجمعيات والمنظمات المدنية، لمسلسل من التضييق المنهج والمنع المتواصل، كان آخرها عرقلة وزارة الداخلية عقد المؤتمر الوطني الخامس لحزب النهج الديمقراطي، علما بأن حالة الطوارئ الصحية لم يعد معمولا بها؛ فالملاعب الرياضية مفتوحة في وجه العموم، مثل باقي الأنشطة الرسمية العمومية.

على الرغم من أن القانون المغربي يعتبر "الاجتماعات العمومية حرة"، وإن عقدها لا يتطلب الحصول على إذن مسبق، شريطة القيام بوضع "تصريح لدى السلطات الإدارية لمكان الاجتماع"، إلا أن السلطات المغربية، تضغط على مسؤولي الجماعات المحلية ومديري المؤسسات الجامعية لكي تشتت الحصول على ترخيص مسبق من

# المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي ومعركة حشد الدعم الوطني والاممي

معاد الجحري

ويتعلق الأمر بكل من الحزب الشيوعي الأردني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الشعب الديمقراطي الأردني، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي المصري، حزب العمال الجزائري، التيار الشعبي التونسي، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، المنبر العمالي العربي المناهضة الامبريالية والحركة التقدمية الكويتية.

وفي بلادنا تم يوم 21 يونيو 2023، تأسيس التنسيق الوطنية للدفاع عن الحق في التنظيم والتجمع السلمي

الرافضة للتطبيع والتبعية والفساد والاستغلال وتدعو كل القوى التقدمية عبر العالم إلى مساندة حزب النهج الديمقراطي والشعب المغربي في تصديده للاستبداد المخزني المتنامي. ويتعلق الأمر بالحزب الشيوعي السوداني، حركة نستطيع من موريتانيا، حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حزب الشعب الديمقراطي الأردني، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الشعب الفلسطيني، حزب العمال الاشتراكي- الجزائري، حزب عيش وحرية (قيد

كان من المفروض أن ينعقد المؤتمر الوطني الخامس للنهج الديمقراطي أيام 28، 29 و30 يناير 2022، غير أن هذا لم يتم بسبب تدخل سلطات وزارة الداخلية، اليد الطولى للمخزن، لعرقلة تمكين حزبنا من استعمال فضاء عدد من القاعات العمومية لعقد مؤتمره في شروط عادية، وطبعاً مع احترام الشروط الاحترازية للوقاية من انتقال وباء كورونا، كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأحزاب السياسية ببلادنا.

ورداً على قرار السلطات بتجريدته من حقه في الاستفادة من القاعات العمومية قصد عقد مؤتمره، قام حزبنا بخطوات نضالية متنوعة وتمكن من حشد تضامن دولي ووطني واسع ومتميز هو موضوع هذا المقال الذي يلخص أهم أوجه هذا التضامن.

هكذا نظم النهج الديمقراطي يوم 5 يناير 2022 ندوة دولية تحت عنوان "التضامن الأممي: الأسباب، الأهداف والوسائل" شارك فيها مفكرون وقادة من أحزاب ثورية وحركات اجتماعية جذرية من مختلف القارات:

فيجاي براشاد: مدير معهد تريكننتنتال، جواو بيدرو ستيديل: حركة الفلاحين دون أرض من البرازيل، إيرفين جيم: الحزب الاشتراكي الثوري لجنوب أفريقيا، حمة الهمامي: حزب العمال التونسي، كارلا ريس: حزب الاشتراكية والتحرر بالولايات المتحدة الأمريكية، مايتي مولا: حزب اليسار الأوروبي ببروكسيل، بيرت دي بيلدر: حزب العمل البلجيكي، مريم ابو دقه: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، برامش بوكهال: الحزب الشيوعي النيبالي.

وتلقى حزبنا بالمناسبة برقيات تضامن من العديد من القوى اليسارية والحيّة، السياسية والجمعوية من المغرب ومن مختلف بقاع العالم نذكر منها جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، الحزب الشيوعي السوداني، الحزب الشيوعي الاسباني، القمة العالمية للشعوب، الندوة الدولية للأحزاب والمنظمات الماركسية اللينينية، الحزب الشيوعي العمالي بفرنسا، منظمة توفان - إيران، حزب العمال التركي، مجلة الديمقراطية الثورية - الهند، الأرضية من أجل حزب البروليتاريا بايطاليا، منظمة مستقبل العمل - ألمانيا، تحالف اخضر واحمر - الدنمارك، حزب العمل الشعبي التركي، ومن المغرب الحزب الاشتراكي الموحد، جماعة العدل والإحسان، الجمعية المغربية للنساء التقدميات، الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين.

وبتاريخ 31 يناير 2022، أصدر الائتلاف المغربي لهيات حقوق الإنسان الذي يضم 22 هيئة حقوقية، بياناً هاماً يعبر فيه عن إدانته للممارسات التعسفية للسلطات التي تحاول الإجهاد على الآراء المخالفة للدولة وتسييد الرأي الواحد وسط المجتمع، معرباً عن تضامنه مع حزب النهج الديمقراطي ومن خلاله مع كل القوى التي تتعرض للمنع والتضييق مناشداً كل القوى المدافعة عن حقوق الإنسان، التحرك من أجل ضمان حق حزب النهج الديمقراطي في عقد مؤتمره الوطني الخامس.

أصدرت منظمات سياسية تقدمية من العالم العربي والمغاربي بياناً هاماً أيضاً، يوم 29 ديسمبر 2021، تؤكد فيه تضامنها المبدئي والمطلق مع حزب النهج الديمقراطي وتجدد تحيتها للمواقف الشجاعة والبطولية للشعب المغربي الشقيق وقواه المناضلة وفي مقدمتها حزب النهج الديمقراطي



من طرف 21 هيئة نقابية وسياسية وحقوقية، فضلاً عن شخصيات وطنية داعمة للمبادرة، وعبرت عن تضامنها مع حزب النهج الديمقراطي وكافة ضحايا المنع من الحق في التنظيم والتجمع السلمي المكفول حمايته بمقتضى القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، ومساندته في كل الخطوات النضالية من أجل عقد مؤتمره الوطني الخامس. بل قررت تنظيم يوم تضامني مع حزبنا حيث عقدت ندوة صحفية يوم الأربعاء 29 يونيو 2022 ووقفة احتجاجية مشرفة في نفس اليوم أمام مبنى البرلمان بالرباط. لا بد أيضاً من الإشادة بتضامن كل القوى المناضلة الذي تجسد في المبادرات والمهرجانات التي نظمتها الفروع الجهوية (الرباط، بني ملال، الجنوب، الدار البيضاء...)

والفروع المحلية (تازة...) الشكر والامتنان لكل القوى الصديقة لحزبنا في الداخل والخارج على تضامنها الرائع وعليها وعلى قدراتنا الذاتية، نعول لفرض حقنا.

ما أوجنا اليوم لبناء جبهات ضد الامبريالية والاستبداد على طريق أممية ماركسية لتوحيد وتنسيق النضالات وتنظيم أشكال التضامن الأممي.

نؤكد لمن يحتاج الى تأكيد أننا سنناضل بعزيمة لا تلين من أجل انتزاع حقنا البسيط في عقد مؤتمرنا في قاعة عمومية وهو حق لا يقبل التصرف والمساومة ونكرر أننا سنفتتح مؤتمرنا في قاعة عمومية أو في الشارع.

5 يوليو 2022.

(التأسيس) - مصر، حزب التحالف الشعبي الاشتراكي-مصر، الحزب الشيوعي الأردني، الحزب الشيوعي المصري، تجمع المدافعين الصحراويين عن حقوق الإنسان بالصحراء الغربية. ومن تونس كل من حزب العمال التونسي، الحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي، التيار الشعبي، حزب القطب، حركة تونس إلى الأمام، حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحد، اتحاد القوى الشبابية، حركة الشعب والحزب الاشتراكي. إضافة إلى فيدرالية اليسار بالمغرب. فيما أصدر الحزب الاشتراكي الموحد (المغرب) بياناً خاصاً بتاريخ 30 دجنبر حيث عبّر عن تضامنه المطلق مع النهج الديمقراطي ويدين هذه السلوكات الالقانونية.

وفي ظل هذه العراقل التي تجسد تغول المخزن والطابع البوليسي للدولة المعادي للحقوق والحريات تم تأجيل المؤتمر إلى نهاية يوليو 2022 واستمر الضغط والنضال لفرض حقنا.

هكذا وبمناسبة المؤتمر الوطني لحزب شعوب تركيا الديمقراطي، المنعقد يوم الأحد 3 يوليو 2022 بأنقرة، أصدرت هيئات وأحزاب يسارية بياناً أكدت فيه تضامنها المطلق واللامشروط مع حزب النهج الديمقراطي فيما يتعرض له من حصار من طرف النظام المغربي والمتمثل في منعه من استعمال الفضاءات والقاعات العمومية والتضييق الذي يطاله بخصوص الإجراءات الإحصائية لمؤتمره الخامس المقرر عقده أيام 22، 23 و 24 يوليو 2022 كما عبرت عن دعمها لمشروع النهج الديمقراطي في الإعلان عن تأسيس وبناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين إبان مؤتمره الخامس.

## تونس

# معركة الدستور تتواصل ضد شقوق الثورة المضادة

### علي الجلولي

على المحكمة الدستورية التي يعينها سيادته بطريقة غير مباشرة من خلال حصرها في 9 وظائف قضائية معينة.

-إلغاء الهيئات التعديلية بما يمكنه من وضع اليد على كل القطاعات الحساسة (الإعلام خاصة) وعدم ضبط كيفية تشكيل هيئة الانتخابات.

في كلمة إن دستور قيس سعيد هو دستور الاستبداد الظلامي، وهو دستور استوحى أهم بنوده من دستور 1959 الذي اعتمده بورقيبة لإقامة حكم فردي مطلق، وهو استعادة لمشروع 1 جوان 2013 لحركة النهضة من خلال الجوانب الظلامية التي يحتويها والتي جاءت معه أكثر وضوحاً. إن جزءاً مهماً من الحركة الديمقراطية أصبح مقتنعا أن دستور سعيد هو دون دستور 2014 بكثير، وهو أيضاً دون دستور لجنة بلعيد/محفوظ المكلفة والذي حافظ على الحد الأدنى الديمقراطي رغم اتجاهه لنظام رئاسي.

### \*الثورة المضادة تضغط وتهجم.

لقد دشّن الشعب التونسي السيورة الثورية لبداية القرن 21، وكانت ثورته نهاية 2010 ثورة اجتماعية/سياسية بمضامين ديمقراطية تقدمية رغم غياب القيادة الثورية المركزية وهو ما أشر على بقية المسار الذي التفت عليه القوى الأكثر انتظاماً من داخل دولة رأس المال التابع ومن خارجه. وقد خاض الشعب وقواه التقدمية معارك ضارية ضد الرجعية بمختلف فصائلها التي تدخلت بقوه لإفساد وإلغاء السيورة الثورية التي انتهت في ليبيا وسوريا واليمن إلى حروب أهلية طاحنة ورجعية، فيما دمرها الإخوان والعسكر في مصر، وبقي من بلدان الموجة الأولى النموذج التونسي الذي حقق بعض المكاسب السياسية في اتجاه الدولة المدنية الديمقراطية، لكن عوامل عديدة منها ضعف الحركة الثورية وتشتتها وعدم صرامتها، وتذليل القوى الليبرالية والإصلاحية للحركة الظلامية ومشاركتها الحكم، مقابل تواصل نفس الخيارات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اللاوطنية واللاشعبية مما أصاب جزءاً هاماً من الجماهير الشعبية بالإحباط واليأس والنزوع نحو الكفر بالحرّيات بما وفر الأرضية الملائمة لعودة الشعبوية اليمينية والتي مثلها سعيد في انتخابات 2019 والذي عزز تموقعه الطبقي والسياسي كتعبيرة فاقعة للثورة المضادة في نسختها الجديدة التي تريد حل أزمة المنظومة السائدة بحلول مختلفة عن خيارات الحركة الظلامية والتجمعية (نسبة لحزب الخلو بن علي). إن دولة البرجوازية العميلة تجد حلها اليوم مع سعيد الذي يتجه نحو تنفيذ ما عجزت عنه مجمل الرجعيات التي حكمت تونس منذ 2011 وهو غلق باب المنجز الأساسي للثورة التونسية وهو الحريات كسلاح ناجع وهام استطاع من خلاله الشعب الدفاع عن جلده كلما اشتد عليه هجوم الحكام. إن سعيد يضع شعب تونس اليوم في كمشة، إما الحرية والظلامية والفساد وإما الاستبداد والقوة والاستقرار، وهي معادلة الاستبداد طوال التاريخ. وهو يضع تونس ذات التقاليد المدنية التقدمية في وضعية ما قبل الحداثة بدستور دكتاتوري يستمد الأحكام من الشريعة. لكن شعب تونس وقواه التقدمية لن يرضوا بهذه الانتكاسة، فمسار الصراع مع الثورة المضادة وخياراتها الطبقية والسياسية متواصل ويتعزز بقوى حزبية ومدنية واجتماعية جديدة، وستلعب النساء كما كنّ دوماً دوراً بارزاً بل ريادياً، فهن اللاتي أسقطن دستور 1 جوان 2013 لصاحبته حركة النهضة وهن اللاتي سيسقطن دستور 30 جوان 2022 لصاحبه قيس سعيد ليغلّقن الباب أما دستور 1959 لصاحبه الحزب الدستوري الفاشستي، بما يفتح الباب واسعاً أمام دستور الجمهورية المدنية الديمقراطية الاجتماعية.

التجمع حزب الدكتاتور بن علي)، بل استقطبت عديد القوى التقدمية الحزبية والمدنية والنقابية إذ أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل عن رفضه للانخراط في حوار صوري لتمرير دستور للحكم الفردي، كما نظم الإضراب العام في القطاع العمومي يوم 16 جوان الجاري ضد تجميد التفاوض معه والخضوع الكلي لإملاءات صندوق النقد الدولي التي تستهدف ما بقي من مكاسب محدودة للشغالين، ولم يبق فعلياً مسانداً لسعيد إلا بعض القوى ذات المصلحة في عودة الاستبداد، ولما نشر سعيد دستوره يوم 30 جوان عرفت الساحة السياسية والاجتماعية في تونس مخاضاً آخر أفرز استقطاباً جديداً عزز معسكر الرفضين للدستور الجديد ذي المضمون الاستبدادي الظلامي.

### \*دستور استبدادي محافظ وظلامي

لقد طلب سعيد من اللجنة التي شكلها صياغة دستور في أجل 3 أسابيع وهو ما رفضته عديد الجهات المدعوة لذلك مثل عمدةاء كليات الحقوق، فيما سارع بعض الكمبارس



لواكبة 3 اجتماعات فقط، ورغم ذلك قام رئيس اللجنة ومساعدته بتقديم مشروع دستور تم نشره مباشرة بعد نشر مشروع الرئيس الذي صاغه بمفرده وبلغته وبقراءته الخاصة للتاريخ وللحاضر ومتضمنة لبرنامجهم ورؤيتهم، ويمكن حوصلة أهم سمات هذا الدستور كما يلي :

- رفض الإقرار بمدنية الدولة ومحاصرة الحقوق والحريات بالصيغة التقليدية للاستبداد (القوانين) والتراجع عن الإقرار بالمساواة بين الجنسين.

- التنصيص على أن تونس جزء من "الأمة الإسلامية" وأن الدولة تحتكر تكريس مقاصد الشريعة مما يفتح الباب مشرعاً أمام الدولة التيقراطية الظلامية.

- عدم الإقرار بفصل السلط واعتبارها مجرد وظائف وإسناد كل الصلاحيات لرئيس الدولة دون مراقبة أو مساءلة أو محاسبة أثناء الحكم وبعده.

- عدم التنصيص على الانتخاب العام لغرفتي الوظيفة التشريعية (مجلس النواب ومجلس الجهات والأقاليم) بما يعني اعتماد طريقة البناء القاعدي الفوضوية الشعبوية التي يتبناها سعيد.

- تفتيت القضاء بإلغاء مجلسه وبعث مجالس قطاعية لكل فرع منه (القضاء العدلي والإداري والمالي)، ووضع اليد

تعيش تونس منذ 25 جويلية 2021 على وقع تصاعد كبير للأزمة السياسية العامة بدخول عنصر الانقلاب الذي تمكن من خلاله شق من المنظومة السائدة وهو شق رئيس الدولة من حسم صراعه مع الشق الحكومي /البرلماني الذي تقوده حركة النهضة، وهو صراع عاشت على وقعه البلاد قبل ذلك لكنه استفحل منذ انتخابات 2019 التي أوصلت قيس سعيد لقصر قرطاج. لقد اندلع صراع ضار حول الصلاحيات إذ لم يقبل سعيد بما قبل به الباجي قايد السبسي أي بصلاحيات تهم أساساً الدفاع والعلاقات الخارجية فيما تحتكر الحكومة النابعة من الأغلبية البرلمانية بقية الصلاحيات التي تهم السياسة الداخلية صياغة وتنفيذاً كما جاء في دستور 2014. ومع رئيس ذي نزعة رئاسية وبرلمان ذي أغلبية رجعية وفاسدة من ظلاميين وأنصار للمخلوع ومافيا المال والتهريب والتهرب، عاشت البلاد على وقع أزمة مؤسساتية غير مسبقة مترامنة مع أزمة اقتصادية واجتماعية حادة زادت الكورونا عمقا، وكان كل طرف من طرفي النزاع يترصّد الفرصة لقلب

الوضع لصالحه وكان السباق في ذلك هو سعيد الذي اعتمد الأجهزة الصلبة مستغلاً تنامي الاستياء والاحتقان والغضب وأصدر مساء 25 جويلية (ذكرى إعلان الجمهورية) البيان رقم واحد محاطاً بالبزات العسكرية والأمنية رافعا شعارات شن الحرب على الفساد والمفسدين والانتصار للشعب المغبون. لكن شيئاً من ذلك لم يقع فمؤشرات الفساد تتنامى وملفاته لا زالت تراوح مكانها، بل أن سعيد جمد هيئة مكافحة الفساد عوض تنشيطها بعد إقالة رئيسها. وعوض الاكتفاء بما تعهد به وهو الاحتكام للإجراءات الاستثنائية طيلة شهر وأمام ضعف معارضته مقابل ارتباك كبير في الوسط السياسي اتجه أغلبه إلى مساندة سعيد في حربه مع النهضة وحلفائها غاضبين الطرف عن طبيعته وطبيعة توجهاته وخياراته، ليستغل هذا الوضع ويتحول إلى الحاكم الفرد الذي يقود البلاد بالمراسيم غير القابلة للطعن بعد حل هيئة مراقبة دستورية القوانين ثم المجلس الأعلى للقضاء ثم أعلن خارطة طريق تبدأ باستشارة الكترونية ثم تتجه إلى الاستفتاء على دستور جديد وانتخابات برلمانية مبكرة. ورغم الإقبال المجهري على الاستشارة رغم امتدادها طيلة شهرين ونصف (7/ من الجسم الانتخابي)، ورغم تنامي الشكوك والمعارضة لسعيد التي لم تكن فقط من قبل الكتل البرلمانية الرجعية المطاح بها (النهضة وحلفائها والحزب الدستوري سليل

## نقد الأسس الفلسفية لما بعد الحداثة

### حسن الصعيب

"الديمقراطية الجذرية" في ظل النظام الرأسمالي؛ لقد ألح في محاججته لفكري ما بعد الحداثة، على أن النظام الرأسمالي طور "أشكال متنوعة من العقلانية، عقلانية تقنية، أداتية، تحكم في الفضاء العام للمجتمع، من خلال تمركز المراقبة، بواسطة تطوير سلسلة الأداة-الهدف، عقلانية عملية ممرضة حول صيرورة الضم المشترك وتحديد الأهداف لبلوغها، هي على العكس من تطوير وسائل بعقلانية تخدم بالدرجة الأولى طوبى التحرر الجماعي" ويضيف قائلاً: "في كل نظام اجتماعي متوازن يهيمن هذان الشكلان من العقلانية، والمفروض أن يتكاملا، غير أن نزوع الرأسمالية للهيمنة يخضع كافة البنيات الاجتماعية إلى عقلانية تقنية، وحيث هذه الأخيرة تصبح مهيمنة تنسحب على العقلانية في مجموعها، فتبدو الأشكال البديلة عن هذه العقلانية كأنها لا عقلانية".

ولكون هابرماس لا يسعى في تصوره إلى بلوغ الهدف

الكبرى، سواء كانت لبرالية أو ماركسية، ومن خلال فقدان الرئيسي لأنطولوجية العالم يصبح المحلي له أولوية على الكوني، والتشظي على الشمولي. إن أفكار الكونية والحرية والتقدم هو ما تسعى ما بعد الحداثة إلى تفكيكه، هذه الكونية المرتبطة بمشروع الحداثة قاد في نظر ليوتار "إلى توتاليتاريا التي هي مرادفة للهيمنة والرعب" ويضيف قائلاً: "إن حجتي هي أن مشروع الحداثة (في تطبيقه للكونية) لم يعد متخلي عنه أو منسياً، ولكنه تفكك وانتهى". وأمام هذا الادعاء بالتفكيك هل حقا بلور ما بعد الحداثيون أسساً جديدة للفعل والمعرفة جديرين بالاهتمام؟

### المشروع الفكري والسياسي لما بعد الحداثة

تأتي الصعوبة المنهجية، من أجل استنتاج المقترحات الفكرية والسياسية التي تعكس المشروع الاجتماعي لما بعد الحداثة، من اختلاف المناهج التي يستعملها مفكرو ما بعد الحداثة، فرغم أنهم يشتركون في الخصائص

هناك بعض الأقلام التي تدعي انتسابها للماركسية، حينما تتطرق لدراسة ما بعد الحداثة ونقدها، لا تصيغ خطاباً عقلانياً حولها، ولا تستوعب فلسفتها، بسبب عدم الاطلاع عليها من خلال مؤلفات مؤسسيها، وبالتالي فنقدها باسم الماركسية، يضيع الهدف السياسي المتوخى مما يسميه أنجلز ويطوره ألتوسير ب: "انعكاس الصراع الطبقي في النظرية" وبالتالي يمنح المناضلين/ات، أدوات معرفية لا تف بالمطلوب لنقد ما بعد الحداثة، بل تزج بهم في جدار ضيق ومزدحم بالغموضات الأيديولوجية التي ما تلبث أن تزيحهم عن مهمتهم المركزية في النضال على الواجهة الفكرية.

### فما هي الأسس الفلسفية التي يقوم عليها خطاب ما بعد الحداثة؟

ينتقد خطاب ما بعد الحداثة الأسس الفلسفية التي انبثت عليها الحداثة، خاصة فلسفة الأنوار والماركسية، فهي تتحدد كنقد جذري لأربعة مبادئ جاءت بها الحداثة: رؤية أنطولوجية للعالم، ذات مفكرة ومستقلة، ادعاء الكونية، ثم العلاقة الجدلية بين الذات والعالم الخارجي.

تفرض ما بعد الحداثة تصور العالم كجوهر يمكن تمثله، بل تدركه فقط من خلال عناصر معزولة وغير قارة، ومرتبطة بسلسلة من علاقات سببية متغيرة على الدوام، باختصار تنظر إلى الصيرورة كظاهرة جوهرية بينما تنظر إلى الاستقرار أو الهوية كظاهرة جزئية، ذلك أن العالم يتشكل في إطار التفاعل والترابط عبر ممارسات وسلوكات جزئية، وبالتالي فالقار هو الظاهرة الجزئية في عالم غير قابل للتحديد أساساً.

ينطلق أيضاً لما بعد حداثيون من التشكيك في استقلالية الذات المفكرة، منتقدين فكرة الحداثة عن الذات المفكرة والمستقلة، فالحداثة انطلقت مع فكرة "الإنسان خلق نفسه لما رأى أنه ليس نتاج الله أو الطبيعة" من خلال فلسفة الأنوار في القرن 18، فkant في جوابه عن سؤال ما التنوير؟ اعتبر أن "العقل حرر الذات من سلطة خارجية ومنحه القوة ليفكر في ذاته"، يحاول لما بعد حداثيون إسقاط هذه المسلمة بالاعتماد على نظرية فرويد، إذ يسجلون التشظي واللاتجانس والطابع الصراع للذات، هذه الذات التي تفترض هوية، هي في الأصل غير محددة، وبسبب ذلك يدعي ما بعد الحداثيون أن تحديد الهوية هو في المحصلة النهائية تكريس لإرادة المراقبة وبالتالي ممارسة السيطرة والهيمنة.

في نقدهم للعلاقة المرجعية بالعالم يرفضون الفصل بين اللغة والعقل، فإذا كانت الفلسفة التحليلية تذهب إلى حد التطرف في الاعتماد على ألعيب اللغة التي تحول الأشياء الخارجية إلى واقع، ذلك أن التمثل الذي تقوم به الذات لأشياء العالم تصبح مرآة لهذا الواقع، فما بعد الحداثيون يتطرفون في الاتجاه المعاكس، "فالتصور المركزي للعقل، يجعل من الفكر هو الذي يحتل المكان الأول بينما اللغة هي هيكل هذا الفكر، فكل تأويل بشري يصبح محكوماً ببنية ميتافيزيقية

(le logos) الذي هو العقل (جاك دريدا) لا تصلح اللغة لتكون مرآة الواقع، ليست لها القوة المرجعية، ويسير في نفس الاتجاه فيلسوف ما بعد الحداثة: جان فرانسواز ليوتار "إن البحث عن مرجعية متكاملة بين اللغة والواقع، لا تعمل سوى على خلق وهم إعادة الترابط بين المفهوم والمحسوس، وهم تجربة الشفافية والتواصل". يواصل نقد ما بعد الحداثة خطاب الحداثة في مسألة ادعاء الكونية، إذ قاد ما بعد الحداثيون إلى إسقاط أي ادعاء كوني مرتبط بالحداثة، أي رفض جميع الروايات



النهائي من هذه العقلانية أي الانتقال إلى مجتمع جديد يقوم على أنقاض النظام الرأسمالي، يحصرها في بديل اجتماعي يقوم على "إجماع تواصلي" مما يمنح حجة قوية ليشتبك معه فيلسوف ما بعد الحداثة (ليوتار) الذي ينتقد الطابع اللامحدود للإجماع، منطلقاً من استحالة التحديد عبر التفاهم من خلال اللغة، إذ يعتبر هذا التصور مثالي، لأنه يبحث عن التفاهم الدائم من خلال التواصل. وهذا يدفع المابعد حداثيون إلى إسقاط أي مشروع جماعي من برامجهم كيف ما كان نوعه، وبسبب ذلك أضحى مهمهم الأساسي هو الاشتغال على تمركز الذات الفاعلة "هذه البلورة لا تؤدي إلا إلى التخلي على كل حال عن البنية اللسانية التواصلية (أنا، أنت، هو) بوعي أو بدونه.

إن فقدان الأسس العميقة لمسلمات الحداثة، أضحى العالم بموجبها غير قار ويتسم بالتشظي وفقدت الذات مكانتها الرئيسية، ومفهوم الهوية الذي ارتبط بها، من هنا يفهم ما بعد الحداثيون الحداثة ليس كحادثة في نهايتها ولكن في حالتها الراهنة، وبالتالي يجب التخلي عن مثال الكونية وعبره كل رؤية للمعرفة متقدم للبشرية. حول هذا التخلي بلور المابعد حداثيون مناهج "نقدية" مختلفة.

سيكون نقد ما بعد الحداثة من منظور ماركسي هو مشروع

كتاب السنة القادمة 2023: حسن الصعيب

النوعية لخطابهم، المتمثلة أساساً في نقد المسلمات الإبيستيمولوجية للحداثة (أنطولوجية العالم، الذات التي تحوز على عقل، مرجعية اللغة ثم المشروع الاجتماعي المؤسس على الكونية). إلا أنهم يتمايزون في الطرق والأساليب التي تقود إلى استخلاص نتائج تكون أحياناً متباينة، ولعل الصراع الفكري الذي خاضه بعض ممثلي الحداثة النقدية، وارتباط مع تحولات الرأسمالية، ضد ممثلي ما بعد الحداثة، وعلى الخصوص المناظرة الفكرية التي قام بها هابرماس وتلامذة المدرسة النقدية الألمانية، إلى جانب ثلة من المفكرين الماركسيين، وعلى رأسهم المفكر البريطاني فريدريك جيمسون والمفكر الأمريكي ديفيد هارفي، قد كان لها الأثر البين في تعديل مشروع تفكيرهم السياسي.

قاد هذا الصراع (كما يقول أنجلز: انعكاس الصراع الطبقي على المستوى النظري) إلى تقارب واقتسام بعض الأفكار، كاعتبار اللغة تلعب دوراً في صيرورة وتشكيل الواقع، وك مفهوم للمعرفة، باعتبارها أداة السلطة، كما أصبح بالإمكان تنسيب فكرة الذات المستقلة والوحيدة، واعتبار الأفراد والعلاقات الاجتماعية كبناءات غير جوهرانية أي تتحدد بشكل قبلي، بل هي تبلورت في سياق شروط السلطة والمقاومة، والتناقض وقمع النزاعات. لقد جسدت مداخلة هابرماس في هذا النقاش أهمية استثنائية رغم أن مآلها السياسي خدم مشروع

# الشبيبة المغربية بين الواقع ورهان التغيير الثوري

يوسف احا

تعبير عن الانسانية الحقبة لتبقى على طول الزمان تحت رحمة الرأسمالية بمباركة الدولة المخزنية. بالمقابل فالشبيبة المغربية لن تبقى مكتوفة الايدي فالخرج من كل هذا يستلزم عليها طرح مجتمع بديل تلازمه الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية عبر انخراطها في قلب سيرورات التغيير الثوري المنشود.

## الشبيبة المغربية ورهان التغيير :

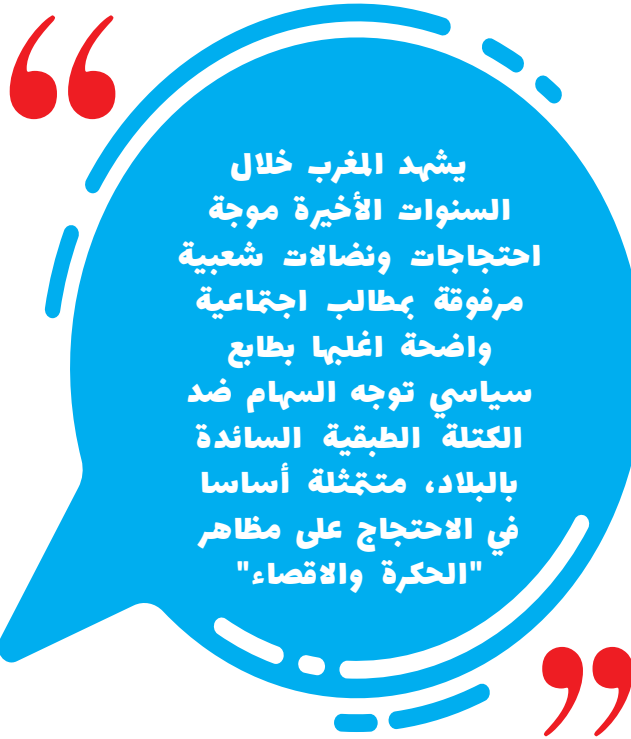
يشهد المغرب خلال السنوات الأخيرة موجة احتجاجات ونضالات شعبية مرفوقة بمطالب اجتماعية واضحة اغلبها بطابع سياسي توجه السهام ضد الكتلة الطبقية السائدة بالبلاد، متمثلة أساسا في الاحتجاج على مظاهر "الحكرة والاقصاء" والمطالبة بتحقيق مقومات الحياة الكريمة، اد تعرف العديد من المدن والقرى والهوامش العديد من الاشكال النضالية والتعبوية من وقفات واعتصامات ومسيرات ويلخص حجم هذا الاحتقان الاجتماعي نتيجة الفقر وغياب العدالة الاجتماعية وللسياسات الممنهجة السالفة الذكر (المحور الاول)، ولعل أي متتبع ان تثيره الملاحظة الاساسية التي تعبر على أن الشباب يقود ميدانيا وإعلاميا أغلب هذه الاحتجاجات بدافع المتضرر الاول من جهة ومن جهة أخرى بما تزخر به الطاقة الشبابية من عنفوان وروح ثورية لا يخصها فقط الا طول النفس وابداع ادوات دفاعها واسكال تنظيميها وعيا منها بمهمة التغيير الثوري الذي ستقوده الطبقة العاملة الى جانب حلفاءها الموضوعيين وليحتل الشباب مكانة القلب النابض لهذه المهمة التاريخية وذلك عبر خلق حركة شبيبية موحدة واسعة شعبية على اسس الديمقراطية والتقدمية والشباب الماركسي على رأس رمحها.

فهنا نتذكر ونستخلص الدروس من حركات متعددة عرفتها بلادنا مابعد المرحلة الثورية لسنة 2011، حراك الريف الابي اكبر نموذجاً وثورة "العطش" بزاكورة ومعتصم منجم إيمضر وجبل العوام، وحراك "الرغيف الأسود" بجرادة وحركة "الصحة للجميع" ببويزكارن وحركة "اكال" دفاعاً عن الارض، ونضالات المعطلين بكل اصنافهم والاساتدة المفروض عليهم التعاقد والتحركات الهائلة للطلبة بالساحات الجامعية والنهوض النضالي الاخير لطلبة الطب وطب الاسنان.

## فهل يمكن ادار الظفر في وجه هذه الاستعدادات الكبيرة لدى الشباب؟

الجواب طبعا عن الاشكال ليس اجابة طبيعية او عادية او حتى ميكانيكية اكثر منها اجابة علمية ببرامج واضحة مرتبطة بالاساس بالنضال الديمقراطي العام وربطه بمهام التحرر الوطني المفتوح على الافاق الاشتراكي تم المجتمع الشيوعي كاستراتيجية التغيير الثوري المنشود. كل هذا يتطلب من الشبيبة المغربية فتح اوراش نقاش حول هذه المهام بين جميع الماركسيين/ت الشباب افراداً وتنظيمات (الاسباب والاهداف)، اشراك جميع الديمقراطيين/ت في برنامج شبيبي موحد (اوطم، حركة المعطلين، النقابات، الشبيبات الحزبية المناضلة....) في افق بناء جبهة شبيبية تتطلع لتوحيد النضالات وعزل النظام القائم عن طموح الشباب في اقامة اسس النظام البديل الى جانب حاملي هم التغيير في البلاد.

(التجاري، الساحي...) فان عدد المناصب المحدث في هذا القطاع تميز بالتراجع والضعف سنة بعد اخرى حيث انحصر في 38 ألف منصب شغل سنة 2016 مقابل متوسط قدره 90 ألفا في الفترة ما بين 2000 و2013 ونفس الأمر بالنسبة لقطاعي الصناعة الحديثة والتقليدية. ومع انتشار فيروس كورونا والجفاف فاتارهما بالمغرب ادى الى فقدان أكثر من 430 ألف وظيفة في 2020 وارتفاع عدد المعطلين عن العمل إلى حوالي مليون ونصف هذه المعطيات والارقام رسمية وتبقى كارتية وفي نفس الحين لاتعري الواقع لانه اكثر كارتية.



اما في مجال التعليم فالامر لا يختلف قطعاً عن ماسبق وتبقى الاليات متنوعة وأكثر ابداعاً اما الجوهر الحقيقي هو السائد والهدف واحد هو جعل الشباب رهينة بين حاضر مر ومستقبل اسود، من هنا علينا الوقوف على ما يحكيه النظام في مجال التعليم، حيث يعتبر مشروع قانون الإطار 17.51 المصادق على مقتضياته عبر مجلس وزاري سنة 2018 ليتم تمريره فيما بعد عبر البرلمان سنة 2019 والمتعلق اساساً بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وهو كذلك القانون المنزل للرؤية الاستراتيجية (2015-2035)، ولعل أخطر ما يتضمنه هو تنزيل التوجه الهادف لضرب المجانية

بخلفية طبقية حقيقية وليست كما يتغنى به من تجويد التعليم وهذا راجع طبعا لاللتزامات النظام المغربي التبعية مع الدوائر الامبريالية المالية، من خلال اتفاقيات وقروض مشروطة وبتوجهات سياسية طبقية لن ولم تخدم ابدا مصلحة الشعب المغربي بالمقابل الاستباق لجني مزيداً من الارباح للرأسماليين.

ادا امام هذا الوضع وادا احاطنا على باقي الجوانب التي تتحكم في الوضع العام للشبيبة المغربية كانسداد واغلاق الابداع الثقافي والترفيهي والرياضي، علاوة على رهن مستقبل الشباب بيد الرأسمالية العالمية عبر تجنيد جيوش من المعطلين/ت حاملي الشواهد والسواعد لخدمة ما يسمى ب(الاقلاع الصناعي) مما سيتشكل فيما بعد طبقة عاملة معتقلة بين اسوار المناطق الحرة في عديد من الاقطاب الصناعية بالمغرب (البضاء، طنجة، قنيطرة) وعزلها عن محيطها قصد استلابها وجردها من ادنى

## واقع الشبيبة المغربية:

سنتطرق من خلال قراءة الواقع الذي يعري وضع الشباب بالمغرب من خلال تحليل سياسات الدولة المخزنية اتجاه مجالان يهتمان الشباب، التشغيل والتعليم وتقديم تداعيات تلك السياسات الطبقية على الوضع.

فمند اعتماده خلال منتصف ثمانينات القرن الماضي لخطط التقويم الهيكلي كاجراء مملى من طرف الدوائر المالية الامبريالية سارع النظام المخزني في الاجراة عبر سن سياسات تدميرية في مجال التشغيل وذلك بصياغة ووضع برامج وقوانين دات صلة بالمجال من طرف الحكومات المتعاقبة وتداعيتها السلبية على الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية خاصة في صفوف الشباب المغربي من خلال توسيع قاعدة البطالة وتكريس الهشاشة والزحف وعلى مكتسب الشغل القار التشغيل، وما يحتكم في ذلك من مبادئ الاساسية لنيولبرالية الجديدة المتوحشة، وهاجس تنمية الارباح لفائدة الرأسمالية العالمية.

ومن تم وبالصبط في سنة 1987 عملت الدولة على سن قانون 87-16 "لتشجيع خريجي التكوين المهني" وقانون 87-36 المعدل فيما بعد ويهم دعم ومنح قروض للشباب المقاولين الحاصلين على الشواهد العليا او الشواهد التقنية، اما بالنسبة للغير الحاصلين على اي شواهد تم خلق صندوق للدعم بموجب قانون 96-15 المحين، وخلال سنة 1999 اقر المخزن برفع مسؤوليته المباشرة في مجال التشغيل خلال ندوة مراكش المتعلقة ب"تشغيل الشباب" وما نتج عنها برامج حكومي لسنة 2000 ابرز وجوهه تاسيس الوكالة الوطنية لانعاش التشغيل والكفاءات بموجب قانون تنظيمي صادر من قبل. ويلي كل هذا تنزيل عديد من البرامج الكارتية (مقاولتي، تأهيل....) وذلك سنة 2005 في اطار "مبادرات التشغيل" ... وكل هذا لهروب الدولة وتملصها من مسؤوليتها ورهن مستقبل الشباب الحاملين بالشغل في يد الرأسمالية العالمية والاقتصاد التبعية بالمغرب المبني على الربح، لتتوج كل هذه التوجهات في دستور 2011 الممنوح، ليأتي فيما بعد اقرار مرسوم لسنة 2016 وتخلي الدولة عن العمل في الوظيفة العمومية وتعويضها بالعمل بموجب عقود. ولعل هم الدولة الان هو تحسين شروط الهشاشة وليس القضاء عليها وهذا ما اكدته مضامين النموذج التنموي الجديد لسنة 2021 المتعلقة بالتشغيل في افق سنة 2035 المتمثلة في تقليص نسبة الشغل في القطاع غير المهيكل إلى 20%.

وبعد الفشل الدريع لبرنامج "انطلاقة" سنة 2019 واستبداله ببرنامج "فرصة" 2021 والغموض الذي يدور حولهما بدون وضع حد للايدي المتحكمة في الميزانيات المرصودة لكلا البرنامجين التجأت الدولة لتقديم برنامج "اوراش" بميزانية تناهز 2,5 مليار درهم يستهدف 250 ألف فرصة شغل دات طابع مؤقت الا ان هذا البرنامج لا يعكس تطلعات الشباب مقارنة بالميزانية الضخمة المرصودة له وكذلك لا يعكس تكافؤ الفرص بين الشباب.

كما عرف واقع التشغيل بالمغرب تدهوراً كبيراً خلال بدايات هذه الالفية خاصة مع الازمة العالمية لسنة 2008 وتداعيتها الاجتماعية والاقتصادية على سوق الشغل بالمغرب حيث بلغ العدد الصافي لمناصب الشغل التي تم فقدانها هي 37 ألف منصب خلال 2016، هذا تراجع برز على مستوى خلق مناصب الشغل في القطاع الفلاحي الذي فقد 119 ألف منصب شغل. اما قطاع الخدمات

النهج الديمقراطي يخوض معركة عقد مؤتمره الخامس الذي سيعلم فيه عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين / ات ارتأت جريدة النهج الديمقراطي أن تخصص صفحة المرأة المناضلة لإلقاء الضوء على انتظارات النساء عموما والعاملات والفلاحات الفقيرات والكادحات بشكل خاص من هذا الحزب الذي يهدف إلى انعتاق الطبقة العاملة من الاستغلال الرأسمالي الذي يجثم على أنفاسها ، وبناء المجتمع الاشتراكي الذي تنتفي فيه الطبقات، من خلال آراء ثلاث مناضلات أجبن مشكورات عن سؤال: ما القيمة المضافة التي سيقدمها حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين للنساء بشكل عام؟

الدور المهم للنساء المثققات حاملات المشروع التحرري الثوري. فالنساء معنيات مباشرة بهذا المشروع باعتبارهن كادحات وعاملات يحملن كل رهانات الطبقة العاملة وعموم الكادحين. ولهن فرصة الاستفادة من التأطير الفكري والسياسي الذي يفرض على الحزب وضع التصورات والبرامج والخطط المتجددة لمواجهة مهام التحرر وبناء المجتمع الديمقراطي على طريق تحقيق المجتمع المنشود الذي ينتفي فيه الاضطهاد وتنتفي فيه الطبقات..

من المؤكد، أن الحزب سي طرح بجديّة كاملة أوضاع المرأة في مختلف الواجهات وسيكون عليه تأطير النساء العاملات وتنظيمهن لمواجهة واقع لاستغلال وواقع العمل النقابي المأزوم بفعل البيروقراطية والتصورات الرجعية التي تهيم على أجهزته القيادية؛ كما أن الجميع سينتظر إسهامات هذا الحزب في تأطير وتنظيم الكادحات وتقوية حضورهن في الحركات الشعبية والنضال من أجل فرض مطالبهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

انها لحظات تاريخية كبيرة، قد انطلقت خطواتها في الواقع وستشكل قفزة نوعية في تجربة اليسار الماركسي اللينيني المغربي الذي آمن بهذه الفكرة وبهذا المشروع منذ عقود ويعمل على تنفيذه على أرض الواقع.

### فاطمة الزهراء زرموق

بعد سلسلة من الخطوات السياسية والتنسيقية والإعدادات التنظيمية، حمل النهج الديمقراطي على عاتقه مهمة الإعلان عن الحزب المستقل للطبقة العاملة خلال المؤتمر الوطني الخامس الذي لا تفصلنا عن موعده سوى أسابيع قليلة؛ وفي هذا السياق، نظمت العديد من الفروع حملات ميدانية للتواصل مع الطبقة العاملة في مواقع الإنتاج وفي أماكن العمل، كما تطارحت بعض القضايا الفكرية وبعض تحديات هذا المشروع العظيم.

وقبل الحديث عن الانتظارات الممكنة للنساء المناضلات من سيرورة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين، وجب التذكير أولا بالواجب المفروض على تلك المناضلات الذي يقتضي منهن الإسهام النظري والميداني في هذه المهمة الشاقة خاصة في الشروط الموضوعية والذاتية التي تعيشها بلادنا في ظل تعمق جشع الرأسمالية التبعية وتغول الاستبداد المخزني. ومن دون شك، ستكون لبناء الحزب أثارا كبيرة في مختلف الواجهات وبشكل خاص على مستوى الحركة النسائية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الحركات الجماهيرية الشعبية. ومن المنتظر أن يعمل هذا الحزب على بلورة تصور متقدم للنضال النسائي المؤسس على مرجعية ماركسية واضحة، والأمل في نفس الحزب أنه سيكون التعبير السياسي ذو المضمون الطبقي لطموحات ونضال النساء ضد الاستغلال الرأسمالي والاضطهاد بمختلف أشكاله؛ ويفترض أن تتشكل قاعدته الاجتماعية من النساء العاملات والكادحات. دون أن ننسى

هذا التناقض رهين بتحرر المجتمع من الاستغلال الطبقي بشكل عام. إن هذه المهمة لن تتم إلا في



إطار النضال المشترك بين جميع الفئات التي لها مصلحة في التغيير؛ من هنا ضرورة بناء وتأسيس حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين الذي سيقود نضال هذه الفئات المضطهدة من أجل التغيير وحل التناقضات وعلى رأسها قضية تحرر المرأة.

### سمية بونواضر

في المجتمعات الطبقيّة كالرأسمالية المبنية على استغلال البرجوازية للطبقة العاملة،

تتعرض المرأة العاملة والأجيرة إلى استغلال مضاعف بالإضافة إلى الاستغلال الذي يمارس عليها في أماكن العمل؛ تدني الأجور بالمقارنة مع العامل الذكر، الاستغلال الجنسي، ساعات العمل الطويلة .. نجدها تعاني من هيمنة المجتمع الذكوري على جميع مناحي الحياة. لذلك فالنضال من أجل تحرر المرأة في المجتمعات الطبقيّة يجب أن يتم على عدة مستويات وحل

أجل الاشتراكية التي تحرر كافة الطبقات والفئات التي تعاني من القهر والاضطهاد"، وذلك يظهر جليا عند الاطلاع على وضعية المرأة في المجتمعات على مر العصور. فهي في المجتمع المطرياركي كانت متساوية الحقوق مع الرجل لأنها كانت تنتج السلع الاستهلاكية اليومية للمجتمع ككل، وكانت تحظى باحترام خاص لأنها تنجب الأطفال وتحافظ على استمرار العشيرة إلى جانب عملها المنتج. فمكانتها كانت أرقى من مكانة الرجل لذلك السبب

= لكن بظهور الملكية الخاصة وتقسيم العمل، أضحت مقيدة بأعمال



المنزل غير المنتجة في نظر المجتمع. وصارت مجرد تابعة للرجل. لكن قوى الانتاج التي قضت في فترة معينة بتقسيم العمل بين الجنسين وبظهور الملكية الخاصة هي نفسها التي خلقت فيها بعدا لإمكانية تحرر شامل للنساء. حيث أرست قواعد تحررهن في جميع الميادين الاجتماعية، عبر مشاركتهم في الانتاج. لكن هذا التحرر لن يلقي تطبيقا فعليا وعمليا سوى وسط النظام الاشتراكي.

وهكذا ستظل المرأة عاجزة عن بلوغ هذا الهدف المنشود الذي هو التحرر والمساواة التامة في الحقوق وسط النظام الرأسمالي بسبب التناقض الجوهري بين أهميتها كقوة عمل منتجة في النظام الاقتصادي وبين وضعية التبعية والاستلاب التي تعاني منها داخل الأسرة والمجتمع ككل لدى فانتظام العاملات والعمال والكادحات والكادحين في تنظيم عمالي مستقل هو بمثابة صنع الجسر لبلوغ التحرر الشامل.

### وردة عوينات

إن بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، هو بناء لأداة سياسية ستجعل من الطبقة العاملة رائدة لاختياراتها السياسية والاقتصادية؛ وبما أن المرأة جزء لا يتجزأ من بنية الطبقة المنتجة، وتشكل نصف المجتمع، فلا يمكن اكتمال هذا البناء دون تواجدها فيه بقوة. فنجاح الطابع الثوري لأي مشروع مجتمعي مرتبط أساسا بمدى المساهمة الفعلية للنساء فيه، منذ التأسيس ومرورا بالموقع الذي ستشغله في بنيته التنظيمية والقيادية. فحزب الطبقة العاملة يجب أن يبني بأيدي العاملات

والكادحات، وأن يتواجدن فيه بكثافة. فبقوة التنظيم وتوحيد النضال في صفوفه سيتمنح النساء العاملات والنساء بصفة عامة، فرصة تحقيق التحرر. وجزء من هذا التحرر رهين بدور المرأة في الصراع من أجل التحرر الشامل، إذ لا تحرر للمجتمع دون تحرر النساء.

فلا إنسانية للنساء في ظل مجتمع رأسمالي يدعم كل أشكال العنف والعنصرية والاحتلال والتمييز والاستغلال. وحيث أن التنظيم هو حاجة ضرورية للطبقة العاملة من أجل المضي قدما في صراعها الطبقي من أجل التحرر من نير هذا النظام الرأسمالي، كما تؤكد ذلك مقولة العظيم لينين: "من لا تنظيم له لا قوة له ومن لا قوة له لا حقوق له" ومقولة العظيمة روزا لوكسمبورغ: "وبدون تنظيم لا يمكن للطبقة العاملة أن تكون قادرة على العمل لفترة طويلة" وكما أتى على لسان إنجلز "فالوصاية تُرفع على المرأة بمجرد خروجها للعمل وانضمامها لصفوف البروليتاريا وكفاحها من

## الثقافة والتغيير

### في الحاجة إلى العلوم الإنسانية

#### نور الدين موعايب

لقد أضحت توقير العلوم الإنسانية، وتأمين موقعها في الجامعات من المسلمات لدى المجتمعات الطامحة، حقاً، إلى أن تلبس المنى وتخلع الحذر، نحو قول الشابي، بل إن شيوخ الفلسفة المعاصرة ليؤكدون مزاحمتها الفلسفة، مزاحمة رئيسة، ربما أقدرتها على سحب بساط التباهي ((المسوغ)) من تحت أقدام محبة الحكمة، وإن تواترت الإشكالات المصدرة بإشكال حدود ثنائية الذاتية/الموضوعية، إذ الإنسان "خصم" و "حكم" في الآن نفسه.

وواضح أن هذه العلوم الإنسانية تعاني بين أحضان الاستبداد معاناة متعددة الأطياف، لأنها لا تهادن ولا تخاقل، ولا سيما حين تتصالح أبعادها: البعد السوسولوجي، والبعد السيكولوجي (علم نفس الجماهير)، والبعد التاريخي. وأكاد أقول إن العلوم الإنسانية إحدى ضرورات كرامة الكائن



البشري، فإذا غُيبت، أو حوصرت، أو صودرت فإن المترقيات تكون حتماً وبإلّا على المجتمع، فدونك أيها القارئ الفطن ما عرفته جامعات مغربية معينة من تدن وترد مغلغلين في سلوكيات لا تمت إلى الأدمية بأدنى صلة. وإذا كنت أنزه قلبي عن حصر الحالات/المؤشرات، بما أنها فادحة، فاضحة، فإنني لم أندش، ولم أفاجأ، فماذا ننتظر من جامعة إما هجرت العلوم الإنسانية، أو أفرغت من دلالاتها، أو/أو شككت في جدواها مفضلة شعب تقنيات التدبير والتسيير؟.. وهي إنما تنحو هذا المنحى، منطلقة من التفكير المأولّي عدو عموم الكادحين، المتشبهين بمجانبة التعليم، اللدود. وتنطبق على المتورطين قاعدة: "فاقد الشيء لا يعطيه"، إلى حد أنني أتساءل عن حقيقة علمية عدد من هؤلاء، وهو عدد مثير. إنه تفكير تبضيغي (تسليعي)، تبضيغي كما أحب أن أردد، يريد أن يختزل الإنسان، والإنسان عصي على الاختزال، وبذلك/لذلك فهو ماض إلى تعميق الفوارق الطبقية بينما التعليم العمومي حقّ وليس امتيازاً يستأثر به المحظوظون. ١١

أخيراً، لا مناص من حذر إبستيمي بخصوص أنني لا أبخس التخصصات العلمية بقدر ما أبخس توظيفها الذي يخدم الخصخصة محالاً الإجهاز على التعميم، ألم يك من مكونات شعار الرباعي (التعميم، التوحيد، التعريب، المغر بة) ١٢.. مضجع أن تشتتر الجامعات أداء مبالغ مالية مهمة إذا ما أراد الطالب الباحث "استكمال التعليم العالي". ١٣.

#### نور الدين موعايب

رؤاه، فإذا هو منحاز إلى نبض العامل، والصلاح والكادح.. ومن ثمة إيمانه بالتغيير وتأمينه إياه بلا قيد ولا شرط قد يعيد أحدهما إنتاج دواليب مهترئة، مترهلة، سنايلها عجاف، تستعدي-العين قبل الدال- الجلاذ والسياف، أما إذا اختارت تبرير خطابات الحاكم الديكتاتور، فإنها لن تكون سوى مروحة ومدفأة. وبدل الالتفاف حول المتهورين، تلتف على مطالب هؤلاء المشروعة، كأنها كلب الحراسة الذي يبتغي تقويض البناء اليساري المتخيل (ما يجب أن يكون)، إذ يزج البناء اليميني السائد (ما هو كائن)، لسان حاله قول الشاعر الحسن بن هانئ مادحا الخليفة المعز لدين الله:

ما شئت لا ما شئت الأقدار  
فاحكم فأنت الواحد القهار

لا يتهين أحدنا ممارسة السياسة ممارسة نضالية يستعذب المقاومة المستميتة، الطافحة بالأمانى العذاب، التي تغني إنسانية الإنسان، فتنتزعها مصرة على معانقة فجر الدم والنار. هذا لعمرى نعم الاختيار! وهو إذ يناضل، إنما يناضل رافضاً وضع السياسات كلها في سلة واحدة، مصححاً أقوالاً ترددت هنا وهناك، من قبيل: "السياسة فن الكذب" و "ما دخلت السياسة في شيء إلا أفسدته".. أخيراً قد يحاجني، من يريد، بأن حقل الضرورة والمصادفة هو حقل العلوم الحق (الدقيقة)، الفيزياء تحديدًا، إلا أنني سأهامسه حينذاك قائلًا: إن اليقين تهافت حتى في تلك العلوم!.

### الثقافة السياسية والضرورة

السمو والارتقاء اللذين تكفلهما كفاياته الإبداعية، التغييرية. في بعض دلالات الضرورة: بما أن الحيز لا يسعف فإنه مجد الاستثناس برأي أرسطو كما لخصه د. محمود أمين العالم راصدا للضرورة خمس دلالات: -الضرورة هي الشرط، الذي بدونها لا يمكن أن يوجد الشيء أو يصل إلى كماله.

2 - الضرورة قسر واضطرار..

3 - إنها ما لا يختلف عما هو كائن..

4 - ما يقبل البرهنة..

5 - الضرورة خارجية، وضرورة بذاتها.. (محمود أمين العالم، فلسفة المصادفة، الهيئة المصرية العامة، ط: 01، 2003، ص: 71 بتصرف)

الظاهر أن السياسة/الضرورة هي السياسة الحداثية الديمقراطية، حاضنة الاقتسام الثلاثي: اقتسام السلطة، اقتلا الأسرة الثروة، واقتسام المعرفة. وهي في جذرها سياسة المواجهة، مواجهة القمع والاستبداد بمشتقاتهما وفروعهما، ومواجهة السلوكات السالبة، التي هي من مترتبات الرهاب (الضوبيا)، حين تتضاعف مستويات التخويف، وتتواتر استراتيجيات الوعيد ذات السيناريوهات المنهجية الداعية إلى تحجيم الحركات الاجتماعية الحجاجية، والاحتجاجية رغبة في تدجينها واحتوائها، ولكن هيهات، أنى لها ذلك! ١٤ إن تماسكت الجماهير، فلا هي تعست ولا هي نكست.

وعندي أن السياسة اختيارات "تموقع" صاحبها في الخندق الذي ينسجم ومرجعياته، وكذلك

ليس وكدي في هذه العجالة أن أعيد مسألة إحدى الثنائيات التي عُمّرت ردحا من الزمن، وستعمر مستقبلا: ثنائية الضرورة والمصادفة (المصادفة)، فمنذ أن عرّف أرسطو الإنسان بأنه حيوان سياسي، وقر في الأذهان السوية كون الأنشطة السياسية أنشطة غائية، مقصودا إليها دونما بذخ أو ترف، أو فذلّة متفيقة. ولعل المقولة التي ترتاد الأصقاع: "إن المشكلات (القضايا) السياسية هي مشكلات الناس (جميعهم) صحيحة، سليمة لاسيما أن مظهرات السياسة متكررة، منها الصريح والضمني، المتجلي والمتوارى.. يقول د. جميل صليبا: "الضرورة، لغة، الحاجة والمشفة والشدة، وعند الفلاسفة، اسم لما يتميز به الشيء من وجوب أو امتناع. والضرورة الإيجابية هي الوجود، تقابل الجواز.. (المعجم الفلسفي- الجزء الأول، دار الكتاب اللبناني، ط: 01، بيروت، 1982، ص: 757، بتصرف).

أهم مظهراتها: يميز الدكتور نفسه الضرورة المطلقة، والضرورة المنطقية، الشرطية، بالإضافة إلى الضرورة التجريبية، والضرورة الأدبية (العنوية).. مستندا إلى "لينيتز" الوسطي المتأرجح بين الضرورة المطلقة، والحرية المطلقة، لأن الموجود العاقل لا يستطيع اختيار أحد الممكنات إلا إذا وجده "أسمى/أوفق من غيره" (المعجم نفسه، الصفحة نفسها). المدهش في هذا القول المجتزأ اشتراط العقل، الذي هو -كما قال القدامي- آلة تعصم الإنسان من الوقوع في الزلل، بل إن الضرورة سبيل الإنسان إلى اختيار حر يُقدره على

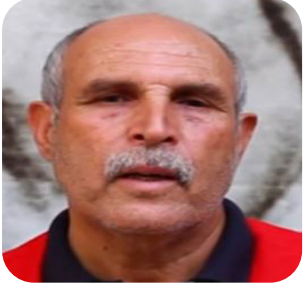
### الثقافة والاستعمار

#### عبد اللطيف صردي

الامازيغية كما انها تهلل للاداب المغربي المكتوب بالفرنسية ومدارس الرسم العضوية وطقوس الإسلام الشعبي لبعض الزوايا التي تروج للخرافة اي ضد الزوايا الجهادية. كل التعبيرات الثقافية مادام مالم تقدمها بوجهها السافر المغتصب الدموي. انها ضرب من الدوغمانية والبراغماتية المقيتة والتي تأسست في خضم الصراع ولبوسات العلم كالسوسولوجيا والانتروبولوجيا والتي كانت محقة في الشق المعرفي، لما زحرت به من تحقيقات ميدانية. يمكن الاشتغال عليها وتحريرها من طابعها الاستعماري.

ذات أصول زراعية فقيرة. وكذلك للاحتجاجات العمالية والحرفيين. ويكفي الإحالة لمرجع فرانس قانون الشهير (معذبو الأرض) والذي يفضح جرائم فرنسا في الجزائر هذا الطبيب النفساني الذي جاء يحمل الجنسية الفرنسية ويشغل في المستشفيات العقلية بالجزائر فانحاز للثورة الجزائرية ولما حصلت الجزائر على استقلالها كافاته كوزير. وللإشارة فهذا المرجع الشهير كتب مقدمته الفيلسوف الفرنسي سارتر. وهو يناقش مشروعية العنف في وجه المستعمر (بكسر الميم). ان هذا التعايش الحضاري التي تدعيه ثقافتها المتسامحة ظاهريا مع الضوكلور والثقافة

إن الرأسمالية لا يههما إلا الربح. وقد تتعايش مع ثقافات وهويات مخالفة بدعوى الاحترام. ولكن سجلها المظلم يزخر بالكثير من المآسي الإنسانية في حق الشعوب الأصلية. ويكفي الاستدلال على إبادة الهنود بأمريكا وعبيد أفريقيا الذين هجروا قسرا لأمريكا. وبالعودة الى بلدنا المغرب فلما حلت الحماية وهو مصطلح ملطف لفكرة الاستعمار والتي حافظت على البنيات الإخزنية العتيقة لانها تكرر هيمنتهم للطبقات المهيمنة من اقطاع البوادي والتجار الكبار بالمدن ورؤساء الزوايا. في المقابل تصدت بالحديد والنار لكل انتفاضات المقاومة وجيش التحرير



## يسعدنا في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي أن تستضيف في هذا العدد المناضل الحسين لهنائي عضو الكتلة الوطنية للنهج الديمقراطي ومنسق لجنة الإعداد المادي للمؤتمر للوقوف على آخر مستجدات المنع والتضييق المخزني الذي يتعرض له مؤتمرنا

ليصرح لنا المسؤولون أنهم مطالبين بترخيص السلطات وهو ما يتنافى مع القانون. لذلك يتبين بشكل واضح التماطل المقصود للنظام قصد إرباكنا، وهذا لن يزيد مناظلاتنا ومناضلين إلا إصرارا على عقد مؤتمرهم مهما كانت الصعاب والعقبات.

### 3 فرض الأمر الواقع هذا دخول النهج في معارك لانتراع حقه في استعمال قاعات ومؤسسات عمومية لعقد مؤتمره، ما أبرز محطات هذا النضال؟

عقدنا ندوة دولية، عن بعد، شارك فيها العديد من الأحزاب الشيوعية واليسارية من أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وإفريقيا وتمت صياغة إعلان دولي يعبر فيه الموقعون على تضامنهم مع النهج الديمقراطي ضد حرمانه من استعمال الفضاءات العمومية لعقد مؤتمره الوطني الخامس. على المستوى الداخلي تم تنظيم مهرجانات خطابية حضرتها العديد من القوى السياسية والنقابية والجمعوية، عبرت عن إدانتها للتضييق الذي يتعرض له النهج من خلال حرمانه من الاستفادة من القاعات العمومية التي هي ملك الشعب، ومن بين الجهات التي نظمت المهرجانات: جهة الرباط القنيطرة، جهة الجنوب، جهة بني ملال خنيفرة، جهة تازة، وما زالت الجهات الأخرى في الإعداد لتنظيم مهرجاناتها. كذلك حضر النهج الديمقراطي للقاء نظمه حزب مؤتمر الشعوب بتركيا، حيث تم إبلاغ الأحزاب المشاركة بالمحنة التي يتعرض لها النهج، وقد أصدرت بلاغا تضامنيا من توقيع عشرة أحزاب. بجانب هذا، يقوم المسؤولون في قيادة التنظيم بدفع بعض المسؤولين في الداخلية إلى ابداء رأيهم حول هذا التماطل إلا أن هؤلاء لزالوا ينتظرون التوجيهات من وزارة الداخلية كما عبر بعضهم صراحة عن ذلك.

### 4 يطرح النهج الديمقراطي عقد مؤتمره في الشارع، هل هو توقع ممكن؟

بكل تأكيد، إذا تمادى النظام في حرماننا من الاستفادة من قاعة عمومية لافتتاح المؤتمر سنعقد الجلسة الافتتاحية في الشارع العام، وللتذكير فقد نظمنا الجلسة الافتتاحية لمؤتمر شببتنا في الشارع العام بالرباط، سنة 2018، لما حاصرتنا قوات القمع ومنعتنا من الدخول إلى القاعة رغم أننا كنا نتوفر على موافقة مكتوبة من الجهة المسؤولة عن قاعة المهدي بن بركة بالرباط. طبعا حاولت القوات القمعية تضيقنا بالقوة، لكن صمود مناضلي ومناضلات النهج الديمقراطي ومختلف القوى الداعمة أفضلت محاولاتهم واكتفت بتطويقنا من بعيد ومنع المواطنين والمواطنات من الاقتراب من تجمعنا، طبعا بعد الجلسة الافتتاحية انهينا اشغال مؤتمر الشبيبة في مقرنا المركزي تحت الحراسة المفصوحة للمخبرين وأعوان السلطة. لذلك كل مناضلات ومناضلي النهج مستعدون لكل الاحتمالات، ومعنا العديد من القوى الديمقراطية والحيية التي ستؤازرننا داخل الوطن وخارجه. ان الاستفادة من الفضاءات العمومية هو حق يكفله الدستور المغربي وكافة المواثيق الدولية التي وقعت الدولة المغربية عليها.

مختلف الجبهات، لكننا، نؤمن بان إصرار وعزيمة مناضلات ومناضلي النهج الديمقراطي ستتغلب على هذه العراقيل وستستطيع تكسير كل الحواجز للوصول إلى الهدف المنشود، ألا وهو بناء هذا الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحات والكادحين، وهو الهدف الذي ناضلت منظمة إلى الأمام من أجل بنائه وقدمت في سبيله العديد من الشهداء والمعتقلين.

### 2 اعتبارا لكون المدة القانونية الفاصلة بين مؤتمرات التنظيم هي أربع سنوات، كان التاريخ القانوني لعقد المؤتمر الخامس هو نهاية شهر يوليوز 2020، ونحن الآن في يوليوز 2022، فما هي المعوقات التي حالت دون عقده إلى غاية الآن؟

بالفعل، إن المؤتمر الخامس كان سينعقد خلال أواخر شهر يوليوز 2020، بعد أربع سنوات وهي المدة القانونية، لكن صادفت انتشار جائحة كورونا وفرض الحجر الصحي، الذي منعت، بموجب كل التنقلات والتجمعات. بعد

### 1 يعقد النهج الديمقراطي مؤتمره الخامس أيام 22 و 23 و 24 يوليوز القادم، ولا شك أن هذا المؤتمر سيمثل مرحلة جديدة في السيرة النضالية للنهج، فما هي الأهداف المراد تحقيقها من خلال هذا المؤتمر؟

شكرا للرفيقات والرفاق في هيئة تحرير جريدة النهج الديمقراطي التي تسعى إلى أن تكون صوت الطبقة العاملة وعموم الطبقات الشعبية المقهورة والمتضررة من جراء السياسات الليبرالية المتوحشة المنتهجة في بلدنا.

وجوابا على سؤالكم، منذ تأسيسه، دأب النهج الديمقراطي على استعداده الكامل للمساهمة في بناء الأداة السياسية المستقلة للطبقة العاملة، بمعنى إمكانية تضافر جهود الماركسيات والماركسيين المغاربة أفرادا كانوا أو تنظيمات، لإيجاد صيغة تنظيمية لتأطير الطبقة العاملة، بهدف تأسيس تنظيمها السياسي المستقل عن الأحزاب البورجوازية والمخزنية، اعتقادا منه أن هذا التنظيم هو الذي سيمكن هذه الطبقة المنتجة للثروة والمحرومة منها،



تحسن الأوضاع الصحية نسبيا، قامت الكتلة الوطنية، خلال شهر فبراير 2022 بإيداع رسائل طلب عقد الجلسة الافتتاحية وأشغال المؤتمر أيام 22 و 23 و 24 يوليوز 2022 في إحدى القاعات العمومية بالرباط (مدرسة المعادن، معهد الحسن الثاني للزراعة والبيطرة وقاعة المجلس البلدي لأكادال الرياض) إلا أننا وجهنا بذريعة أن قاعة مدرسة المعادن ستكون فيها الأشغال، في حين اختارت المؤسسات الأخرى عدم الرد على طلبنا. نفس الشيء قمنا به في مدينة الدار البيضاء حيث راسلنا مدير مسرح محمد السادس لعقد الجلسة الافتتاحية، ثم راسلنا مدير مدرسة الكهرباء والميكانيك لتمكيننا من إيواء المؤتمرات والمؤتمريين ومن استكمال بقية أشغال المؤتمر، وللتوضيح كل مؤتمراتنا الوطنية كانت تعقد في هذه المدرسة، بعد أسبوعين سيقترح المسؤولون علينا استعمال قاعة ثريا السقاط، لان قاعة مسرح السادس ستكون فيها تكوين، بعد ذلك سيطلب منا إشعار السلطات وهو ما قمنا به،

من توحيد صفوفها لتكون في مستوى تحدي مواجهة التكتل الطبقي السائد الذي يعم في تفكيرها وتهميشها، لان هذا التكتل منظم وله دولته التي تحمي مصالحه، هذه المصالح التي لا يمكن تنميتها إلا عبر مضاعفة استغلال الطبقة العاملة وإخضاعها بقوة الحديد والنار لسياساته المملاة من طرف الدوائر المالية الامبريالية. بعد انتظار طويل، دون جدوى، قرر النهج الديمقراطي، خلال مؤتمره الرابع المنعقد أواخر شهر يوليوز 2016، الانطلاق للإعداد التنظيمي والسياسي واللوجستيكي قصد الإعلان عن حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين خلال انعقاد المؤتمر الخامس، أي بعد أربع سنوات. بطبيعة الحال، بعد الإعلان، ستستمر عملية البناء التي تتطلب بذل مجهودات جبارة، والتواصل المستمر مع مختلف الجهات الماركسية المؤمنة بهذا المشروع العظيم، وكذلك من أجل تنفيذ البرامج والمخططات الضرورية لمواجهة مختلف الصعوبات وأشكال العراقيل التي ستعترض هذا البناء من

## من وحي الأحداث

### نتائج البكالوريا أو ستار من

### دخان التزييف والتدليس

#### التيبي الحبيب

تحوّلت لحظة الإعلان عن نتائج البكالوريا بالمغرب الى مناسبة إشهار سياسي وتجاري رخيص يسعى الى الإبهار وتزييف الواقع وتسويق الكذب والوهم للتلاميذ ولأوليائهم.

في هذه المناسبة تنسى وزارة التربية كل خطاياتها المدموغة بالمعطيات عن تدني المستوى التعليمي وعن تواضع الإمكانيات وعن الخصاص الكبير في التجهيزات والتأطير والمكونين وعن حالة الهدر المدرسي الذي فاق مغادرة أكثر من 300 ألف تلميذ سنويا لمقاعد دراستهم...تنسى هذه الوزارة كل ذلك وتخطط بدورها في جدبة الإشهار للنتائج المحققة وتطور الأرقام سنة بعد أخرى والتباهي بنتائج التعليم العمومي والأرقام القياسية في النقاط المحققة هنا وهناك وتبازر الأكاديميات لتناطح أخواتها الأكاديميات في المدن والأقاليم المختلفة. ما تسعى الوزارة ومعها الأكاديميات التغطية عليه وهو أن تحقيق تلك النتائج هو ثمرة مجهود قامت بها جهات أخرى. وهذه الجهات هي أولياء التلاميذ والتضحيات التي يقدمونها طيلة سنوات الدراسة عبر استدراك النقص في التحصيل الدراسي والإهمال المتعمد الذي تقوم به الدولة لقطاع التعليم العمومي والرمي بشكل غير مباشر بالتلاميذ كزبناء للتعليم الخاص. فأولياء التلاميذ يتولون مواكبة تعليم أبنائهم وبناتهم عبر إعطائهم دروس الدعم مباشرة أو إرسالهم إلى ساعات الدروس الخصوصية. يجد الأولياء أنفسهم مجبرين على هذا التدخل لإنقاذ تكوين أبنائهم لأنهم فقدوا الثقة نهائيا في القطاع العمومي لأنهم خبروا رداءة خدماته. لهذا الدعم كلفة اجتماعية واقتصادية ترهق جيوب المواطنين والمواطنات وتزيد من فقرهم أو تكون على حساب حاجيات أساسية أخرى.

أما القطاع الخاص فهو يتصرف كمركاطو كبير يقوم بالإشهار إلى سلعه وإلى متاجره المختلفة. والأخطر في حملة الإشهار التي يتفنن فيها القطاع الخاص هو صناعة النتائج وإبداع طرق شيطانية تجعل الوحدة الإنتاجية لخدمة التعليم الخصوصي تحصل على نتائج النجاح 100% وأكثر من ذلك الإعلان عن نتائج مميزة عالية تفوق الوحدات الإنتاجية المنافسة. ورب قائل دعهم ينفخون في النتائج ويتفننون في صناعته لانهم سيضطرمون مع الامتحان الكبير لمصادقية هذه النتائج عند الالتحاق بالتعليم العالي. لكن القطاع الخاص تنبه الى ذلك فاقترح هذا المجال بدوره وأصبح هو أيضا من يضع شروط القبول للطلبة في أقسامه ومختبراته. لقد استكمل القطاع الخاص الاستحواذ على المسالك التعليمية ابتداء من الروض الى المدارس العليا والكلية المتخصصة. فوجود هذا التعليم أصبح في متناول كل طفل يولد لدى الطبقات الغنية أن يصبح مهندسا او طبيبا عاما او متخصصا يرأس المصحات والعيادات المتعددة الاختصاص أو مكاتب الدراسات. كل طفل يولد لهذه الطبقات ومعه شهادته الجامعية وعلى رأسه قبة التتويج العلمي.

## السودان

### تصاعد الثورة الشعبية ومناورات العسكر

#### محمد شاعر

مجلس أعلى للقوات المسلحة يكون مسؤولا عن الأمن والدفاع. ومن خلال استقراء نقط المبادرة يتبين أنها مناورة تستهدف شق الجبهة الثورية ، فالمبادرة لا تضمن سيادة كاملة للحكومة المدنية ما دام المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، المقترح تأسيسه في إطار هذه المبادرة ، يحتكر لوحده مهام الأمن والدفاع قرارا وتنفيذا ، وسيكون نتيجة لذلك فوق السلطة المدنية. كما أن تنفيذ بعض الطروحات التي تنادي بإجراء انتخابات مبكرة لن تحل أزمة البلاد من دون تراجع حقيقي من قبل المكون العسكري عن المشاركة في المشهد السياسي السوداني. وبخصوص إعلان البرهان عدم المشاركة في الحوار الوطني لتشكيل حكومة من الكفاءات ما هي إلا مناورة مؤكدة، إذ سيبقى البرهان يؤثر في قوى سياسية مدنية داعمة له ، ولن تعدو أن تكون سوى محاولة لإظهار تنحي الجيش عن المشهد السياسي ، ولكن على أرض الواقع هذا الأمر لن يتم. ولذلك كان جواب لجان المقاومة استمرار الاعتصامات والمظاهرات ، ودعوة تحالف مؤلف من 23 حزبا ونقابة مهنية، الخميس 7 يوليوز، إلى تشكيل "مجلس ثوري" تحت إسم "لجنة توحيد قوى الثورة" تكون آلية توحيد قوى الثورة ويكون بمثابة مركز قيادة العمل الثوري الموحد".

فيه إلى التصعيد الجماهيري بكافة طرقه السلمية من اعتصامات ومظاهرات واضراب سياسي وصولا إلى العصيان المدني لإجبار السلطة العسكرية الحالية على التنحي. كما أعلنت تعليق العملية التفاوضية مع المجلس العسكري ، هذا الحوار الذي ظل الحزب الشيوعي السوداني يرفضه، وأبان التطور الحالي صحة هذا الموقف الذي كانت ترفضه هيئات أخرى في قوى التغيير التي لم تغير شيئا من واقع الحال من خلال حوارها وتفاوضها مع العسكر ، واضطرت أخيرا إلى الانسحاب من الحوار الذي كان يستغله حكم العسكر لريح الوقت وخلق تصدع في جبهة القوى الثورية. وفرض اشتداد أشكال الثورة ، وخاصة مواصلة لجان الثورة الاعتصام، على النظام اعتماد محاولات التخويف بمواجهة المظاهرات بعنف أدى إلى مقتل 9 أشخاص وإلى إصابة المئات بجروح متفاوتة في مظاهرات 30 يونيو. وعلى المستوى السياسي حاول العسكر الالتفاف على الثورة بإعلان حزمة إجراءات يستهدف منها خلط الأوراق وخلق خلافات بين قوى التغيير حول رؤية موحدة لمواجهة الوضع، حيث قام البرهان قائد الجيش يوم الإثنين 4 يوليوز بطرح مناورة تقضي بحل مجلس السيادة بعد الاتفاق على حكومة كفاءات مدنية تهيء للانتخابات ، ودعوة القوى السياسية والثورية للانخراط في حوار فوري، وتشكيل

عرف السودان خلال الأسبوع الأخير من شهر يونيو و أوائل شهر يوليوز تصاعد أشكال الثورة الشعبية ضد النظام العسكري الذي يعمل ،بتواطؤ مع الأنظمة الامبريالية والخليجية التابعة ،على تكميم الأفواه والتصدي للأشكال الثورية التي تخوضها الجماهير الشعبية السودانية . هذا التصعد الثوري، الذي تميز بدعوة قوى التغيير لمظاهرات عارمة اشتدت فوريتها خلال أيام الأربعاء والخميس والجمعة 29 و30 يونيو وفتح يوليوز. ففي اليوم الأول (الأربعاء) شهدت أحياء الخرطوم مظاهرات احتجاجية ، وفي يوم الخميس امتدت المظاهرات العارمة ضد الحكم العسكري في عدة مدن. وتحت شعار جمعة الغضب خرجت مظاهرات في عدة مدن سودانية فاتح يوليوز ،وتوجهت مظاهرات الخرطوم نحو القصر الرئاسي ،ونفذت لجان المقاومة احتجاجات قوية على القمع العنيف الذي تعرضت له مظاهرات الخميس . ويعكس هذا التصاعد استمرار السيرة الثورية في البلد ضدا على نظام الاستبداد العسكري حيث رفعت جميع الأشكال الثورية التي نظمت خلال السبوع الأخير مطلبا أساس ،وهو تنحي العسكر عن السلطة وتسليمها للمدنيين وتحقيق العدالة ومحاسبة المتورطين في قتل المحتجين السلميين . وعلى المستوى السياسي أصدرت قوى التغيير بيانا دعت

#### حول مشاورات وزارة التربية الوطنية

### غياب الإرادة الحقيقية للإصلاح

#### محمد شاعر

تتوفر فيه المنظومة على مرجعيات تؤطر مختلف مستويات ومكونات المنظومة وتتبع من طرف الحكومة والوزارة. هل ستؤدي هذه المشاورات إلى تغيير النموذج التنموي الجديد والرؤية الاستراتيجية والقانون الإطار 51.17 وهي وثائق التي حظيت بدعاية قوية وفرضت فرضا ؟ إن تنظيم هذه المشاورات لا يعدو أن يكون ضحكا على الذقون وذرا للرماد في العيون ،أولا بادعاء إشراك المجتمع في صياغة مبادئ ومستلزمات ما سمي بالإصلاح وهو أمر غير حقيقي، لأن الإشراك الحقيقي للمجتمع يكون قبل صياغة القوانين ،والمجتمع يقدم مساهمته التي تصاغ في القوانين التي تأتي بعد المشاورات وليس قبلها، ثم إنه عملية تشخيص مكرر جاء بعد عمليات تشخيص متكررة تجتر نفس الخطابات وتدغدغ المشاعر بأحلام يقظة يفند الواقع تحققها لسبب بسيط أن إرادة الإصلاح الميداني للمنظومة غائبة لدى النظام المخزني

2015 - 2030 لتي وضعها المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي والتي حددت النموذج البيداغوجي وقوامه "التنوع والانفتاح والملاءمة والابتكار الذي يحقق مدرسة الإنصاف وتكافؤ الفرص والجودة للجميع ". كما تضمنت هذه الرؤية مستلزمات تحقيق هذا التغيير ومنها تحقيق جودة الأداء المهني للفاعلين وتطوير البرامج والمناهج والتكوينات والارتقاء بحكمة المنظومة، وأطنبت الرؤية الاستراتيجية في تفصيل كفاءات وخصائص مختلف هذه المستلزمات. وتمت صياغة هذه الرؤية في القانون الإطار 51.17 الذي نص على مبادئ وتوجيهات وأهداف إصلاح المنظومة لضمان تطبيق مستلزماته باعتباره مرجعية تشريعية ملزمة في اتخاذ النصوص التشريعية والتنظيمية اللازمة لبلورة المبادئ والتوجهات والأهداف. تبعا لذلك يطرح التساؤل المشروع حول الغاية من هذه المشاورات التي استغرقت أكثر من شهرين وعبثت لها موارد بشرية ومادية، في الوقت الذي

أنهت وزارة التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة الأسبوع الماضي المشاورات الوطنية التي نظمتها حول تجويد المدرسة العمومية، والتي انطلقت في الخامس من شهر ماي الماضي، وطرحت كهدف لها تجويد المدرسة المغربية تحت شعار "تعليم ذو جودة للجميع" ، وأشركت في هذه المشاورات الأساتذة والتلاميذ وجمعيات الآباء وهيئات المراقبة والتأطير التربوي ، وذلك من خلال إبداء هؤلاء آراءهم وتعبئة استمارات عبر منصة إلكترونية أطلق عليها إسم "مدرستنا" أو عبر تنظيم ورشات مفتوحة مع الأطر التربوية بمختلف فئاتها ولقاءات ترابية وورشات تشاورية. وسيتم تقديم التقارير التركيبية على صعيد كل الجهات خلال شتنبر المقبل. واللافت للنظر في قراءة الغاية من هذه المشاورات أي تجويد المدرسة المغربية أن هناك مرجعيات وضعت في السنوات الأخيرة وتعتمدها الوزارة كأطر لتحقيق هذه الغاية ومنها وثيقة النموذج التنموي الجديد والرؤية الاستراتيجية